



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

الموضوع

مذكرة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية
تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

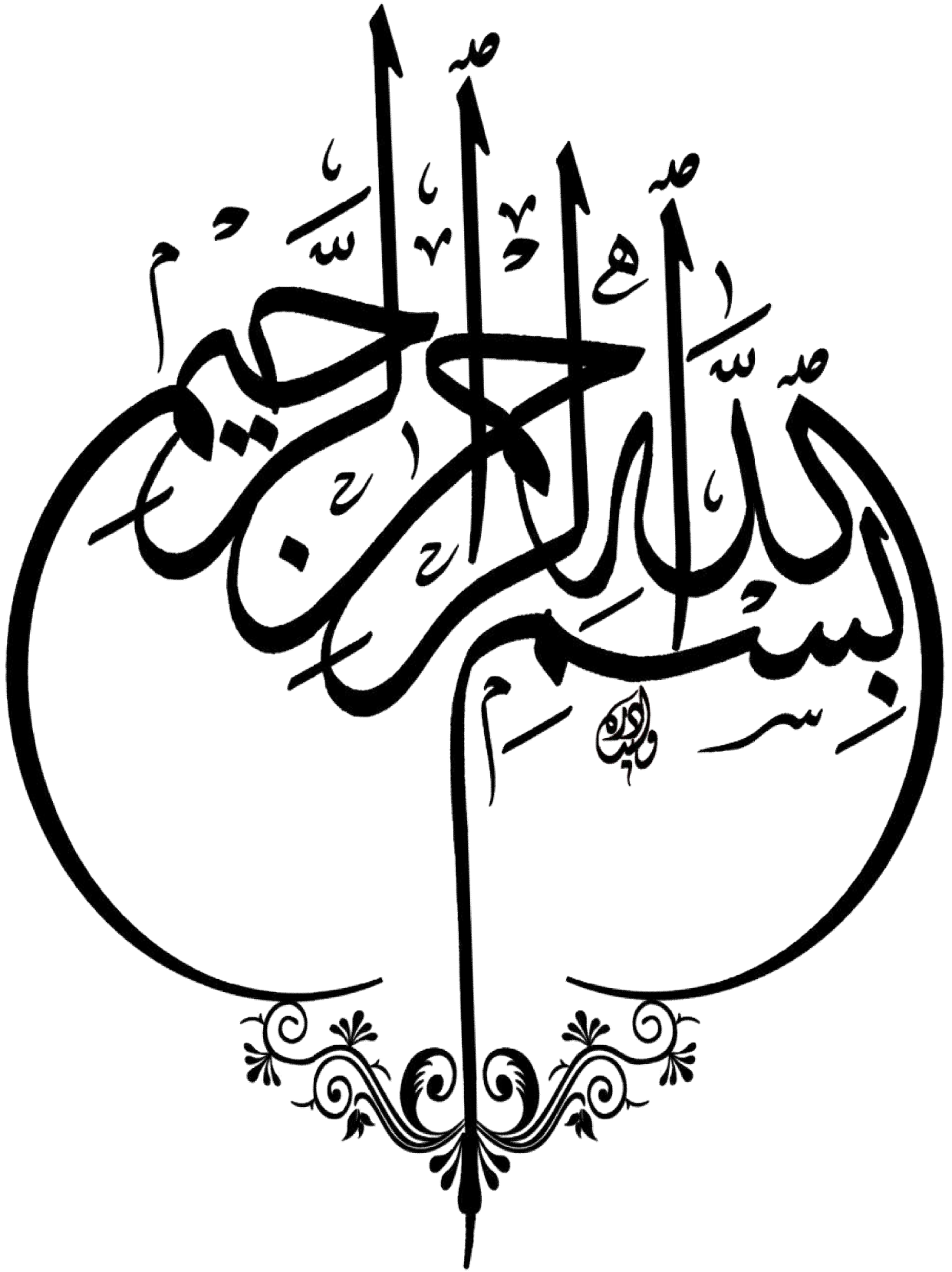
إعداد الطالب:

تومي إبراهيم

سالمي شمس الدين

رقم التسجيل:	2019
تاريخ الإيداع

السنة الجامعية: 2018-2019



شكر وعرّفان

قال الله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

نشكر الله عز وجل ونحمده على منحه لنا القوة والإرادة للقيام بهذا العمل ونسأله التسديد والتثبيت بأسمى معاني الشكر والتقدير، ونتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المؤطر تومي إبراهيم على مجهوداته التي بذلها معي وتوجيهاته القيمة والذي لم يبخل علي بنصائحه وعونه لإتمام هذا البحث .

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى موظفي وعمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز بسكرة الذين مدو لي يد العون في مواصلة مشوار انجاز هذا العمل. والى كل من وقف معي ويسرو لي الطريق في انجاز هذه المذكرة.

الطالب: سالمى شمس الدين

الإهداء

أول ما أبدأ به كلامي هو بسم الله والحمد لله الذي أعانني وأنار لي طريقي لإتمام هذا البحث
،والصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل (وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب
أرحمهما كما ربياني صغيرا)،إلى الوالدين الكريمين حفصهما الله ورعاهما أمي الحنونة وأبي العزيز
والى وإخوتي و أخواتي وأصدقائي رفقاء الدرب الذين تشرفت بمعرفتهم ووقفنا مع بعضنا في
السراء والضراء وساندوني طيلة مشواري الجامعي ،كما اهدي جزيل شكري وتقديري إلى الأستاذ
المحترم المؤطر تومي إبراهيم الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنازها لي والذي لم
يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي أوصلتني إلى إتمام هذا العمل المتواضع ،كما أهدي
ثمرة جهدي إلى جميع أساتذتي الذين درسوني طيلة مشواري الجامعي .

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بتطبيق أدوات التحليل المالي على القوائم المالية وتشخيصها باستخدام مؤشر العائد (المردودية) والمخاطرة وذلك من أجل تحليل وضع المؤسسة وتشخيصه، ولمعرفة أهمية هذه الدراسة قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي وكذلك استخدام مؤشر العائد من أجل تحليل ثم تشخيص وضعية مؤسسة سونلغاز، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نتائج أهمها أن المؤسسة في وضعية حسنة من خلال اكتشافها للمخاطر وذلك لمعرفة ملاك المؤسسة حسن تسيير وتدبير الأمور داخلها وخارجها، وأن المؤسسة حققت نتيجة موجبة دليل على أنها حققت أرباح متتالية، وكذلك وجود خلل في الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

Summary:

The note aims to study the role of the financial analysis in diagnosing the financial position of the economic institution by applying financial analysis tools to the financial statements and their diagnose using the yield(cost) and the risk index in order to analyse and diagnose the institution's status, in order to understand the importance of this study, we applied financial analysis methods using the yield and risk index in order to analyse and diagnose the situation of the greater mills corporation of the sonalgaze biskra, this study has reached several results, the most important of which are that the institution is in position by discovering risks, so that the institution owners know how to manage things inside and outside it, and that the institution has achieved positive result as well as a defect between permanent funds and fixed assets.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي : analysis financial

الأداء المالي (الوضعية المالية) position financial

القوائم المالية : financial statements

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر وعران
	إهداء
أ	مقدمة
الفصل الأول: دراسة نظرية للتليل المالي والأداء المالي	
	مقدمة الفصل.
03	المبحث الأول: عموميات حول التليل المالي.
03	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التليل المالي.
05	المطلب الثاني: مفهوم التليل المالي وأهميته.
06	المطلب الثالث: أنواع التليل المالي.
08	المطلب الرابع: أهمية وأهداف التليل المالي.
09	المبحث الثاني: طبيعة التليل المالي وأساليب تطبيقه في المؤسسة.
09	المطلب الأول: استعمالات ومجالات تطبيق التليل المالي .
11	المطلب الثاني: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التليل المالي.
12	المطلب الثالث: خطوات ومقومات التليل المالي.
15	المطلب الرابع: معايير ووظائف التليل المالي.
16	المبحث الثالث: دراسة نظرية حول تقييم الأداء المالي
16	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وأهدافه.
18	المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
19	المطلب الثالث: أهمية تقييم الأداء المالي.
20	المطلب الرابع: صعوبات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
23	خاتمة الفصل.
الفصل الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسة وعلاقته بالتليل المالي	
25	مقدمة الفصل.
26	المبحث الأول: القوائم المالي المستخدمة في عملية تقييم الأداء

26	المطلب الأول: تقديم حول ماهية القوائم المالية.
28	المطلب الثاني: الميزانية المالية وعناصرها.
35	المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج.
38	المبحث الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.
38	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
46	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي.
51	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بسكرة.	
53	مقدمة الفصل
54	المبحث الأول: تقديم عام حول مديرية توزيع الكهرباء والغاز بسكرة.
54	المطلب الأول: نبذة عن نشأة وتطور شركة سونلغاز بسكرة.
58	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز الجهوية للتوزيع بسكرة.
63	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لوحدة سونلغاز انطلاقا من القوائم المالية
63	المطلب الأول: عرض الميزانية المالي وعناصرها
67	المطلب الثاني: تحويل الميزانية المالي للميزانية الوظيفية.
69	المطلب الثالث: إعداد وتحليل جدول حسابات النتائج.
73	المطلب الرابع: دراسة وتحليل التوازنات المالية.
77	المطلب الخامس: التحليل بالنسب المالية
80	خاتمة الفصل.
82	الخاتمة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
32	الميزانية المالية أصول	01
33	الميزانية المالية خصوم	02
34	جدول ميزانية مختصرة	03
36	جدول حسابات نتائج حسب الطبيعة	04
50	جدول الميزانية الوظيفية	05
63	ميزانية أصول للسنوات 2014-2015-2016	06
64	ميزانية خصوم للفترة 2014-2015-2016	07
65	الميزانية المختصرة جانب الأصول	08
66	الميزانية المختصرة جانب الخصوم	09
67	ميزانية وظيفية استخدامات	10
68	ميزانية وظيفية موارد	11
69	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2014-2016	12
70	جدول رقم الأعمال	13
70	جدول القيمة المضافة للاستغلال	14
72	جدول الفائض الإجمالي للاستغلال	15
72	جدول النتيجة للاستغلال	16
72	جدول النتيجة الصافية	17
73	حساب رأس مال المال العامل الدائم الصافي	18
74	جدول رأس مال عامل خاص	19
74	جدول رأس مال عامل الأجنبي	20
75	رأس مال عامل إجمالي	21
75	احتياجات رأس مال عامل	22
75	جدول الخزينة الصافية	23

76	رأس مال عامل صافي إجمالي وفق منظور الوظيفي	24
76	احتياجات رأس مال عامل وفق المنظور الوظيفي	25
77	الخبزينة الصافي وفق المنظور الوظيفي	26
77	جدول نسب السيولة	27
78	جدول نسب النشاط	28
79	جدول نسب المردودية	29

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
22	توضيح لعملية تقييم الأداء في المؤسسة	01
27	أهداف القوائم المالية	02
49	حالات تغير الخزينة الصافية	03
60	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بسكرة	04

حقائق

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، مما استوجب ضرورة معالجة البيانات المالية المتاحة للمؤسسة للوصول إلى المعلومات المالية الكافية التي تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وبالتالي أصبح لازماً على المحلل المالي التعرف على المركز المالي والوضعية المالية للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة لتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، والتي يستخدمها المحلل المالي في تقييم مختلف نتائج التقييم وذلك ببرمجة منهجية تتضمن مجموعة من الخطوات والطرق للوصول إلى الأهداف المسطرة وتكوين مجموعة من الأسئلة المحددة، واختيار أسلوب أو أداة التحليل الأنسب للتعامل مع المشكلة بذلك يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة والضعف والاستغلال الأحسن للموارد والاستخدامات. وقد تبع هذا الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي تطوراً سريعاً للعلوم المالية، هذا الاهتمام الخاص بمالية المؤسسة ما هو في الواقع إلا تعبير عن الحاجة المتولدة من التعبير الأساسي الذي حدث في مفهوم ومكانة المؤسسة ضمن منظومة المجتمع.

ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في السوق أصبح من اللازم على هذه المؤسسة التأقلم مع المحيط الجديد، فالتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية والمؤشرات والأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، ففي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب بل تسعى أيضاً لتحقيق الاستمرار في السوق، كما يمكن التحليل المالي في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت له في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلاً فيستخدم التحليل المالي من أجل دراسة وتشخيص وضعية المؤسسة في الماضي ومقارنتها بالحاضر لاستشفاف المستقبل، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالمشروع لوضع الخطط المستقبلية، وهذه المهمة ليست بالعملية السهلة خاصة وأن النجاح والتقدم لا يكون وليد الحظ أو الصدفة، وهذا يعني عدم اتخاذ القرار المالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل القوائم المالية حتى يتم اكتشاف نقاط القوة والضعف لاتخاذ الإجراءات اللازمة مما يمكن من إعطاء جودة عالية في القرارات المالية التي تؤدي بالمؤسسة إلى التسيير الجيد، وتحقيق المرونة والتعايش مع التغيرات التي تطرأ في ظل تغير ظروف المحيط الداخلي والخارجي الخاص بالمؤسسة.

إشكالية البحث:

-لقد أصبحت عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا ولازما خاصة في ظل توسع فرص الاستثمار وتغير الظروف الاقتصادية، وللقيام بهذه العملية توجب على المؤسسة فتح الإطار الملائم لإجراء عملية التشخيص على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية والتي لا تتم إلا من خلال تطبيق منهجية التحليل المالي.ومن خلال ما سبق ذكره نطرح التساؤل التالي:

-كيف يتم تطبيق التحليل المالي في المؤسسة من أجل تحسين الأداء المالي لها؟

وللإلام أكثر بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

-هل يمكن للتحليل المالي من المساهمة في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

-وهل للطرق المتبعة في التحليل المالي فعالية في ضمان تسيير دائم ورقابة مستمرة؟.

- ماهي الأدوات المستعملة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة؟.

الفرضيات:

وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة، تم وضع الفرضيات التالية:

نعم، للتحليل المالي فعالية كبيرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال مجموعة من الأدوات الناجعة التي بإمكانها فتح صورة للمحلل المالي من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

- نعم، أن عدم الاهتمام باستخدام التحلي المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض الإدارة في استخدام أصولها الثابتة والذي يمر بمجموعة من المراحل والطرق من خلال تحديد الهدف ومختلف المعلومات واختيار المعيار المناسب للتحليل.وبالتالي للطرق المتبعة في التحليل المالي فعالية في ضمان تسيير واستمرارية المؤسسة.

-يعتمد تقييم الأداء المالي على مجموعة من الأدوات المتمثلة في التقييم بالنسب المالية،وكذلك التقييم بمؤشرات التوازن المالي وذلك انطلاقا من القوائم المالية.

-أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل نذكر من بينها:

- أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني.

- التعرف على أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة.

-الرغبة الشخصية تناول موضوع التحليل المالي وتقنياته الكمية والتحليلية.

- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- أهمية الدراسة:
- تكمن أهمية الدراسة في أنها تعرض موضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الجزائرية.
- يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات .
- التحليل المالي نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها.
- التحليل المالي يعتبر من أهم المواضيع التي لقيت وما زالت تلاقى اهتمام كبير في ميدان التسيير والإدارة المالية للمؤسسة.
- أهداف الدراسة:
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء. وذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها ماليا.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.
- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة.
- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- منهج الدراسة:
- بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على منهجين هما:
- المنهج الوصفي: وهو المنهج الموافق للجانب النظري، حيث قمنا من خلاله بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استعمالها في تطبيقنا العملي.
- المنهج التحليلي: إضافة إلى ذلك سوف نعتمد على المنهج التحليلي في دراسة الحالة فيما يخص الجانب التطبيقي حيث تم إسقاط الدراسة على مؤسسة إنتاجية جزائرية تمثلت في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ببسكرة حيث تتوفر هذه المؤسسة على أغلب الشروط التي تتطلبها هذه الدراسة، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي.

- هيكل الدراسة:

- لقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول متكاملة، والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختيار الفرضيات التي انطلق منها البحث.

ولقد جاء الفصل الأول بعنوان دراسة نظرية للتحليل المالي والأداء المالي وذلك بإعطاء تقديم لهما، وتضمن ثلاث مباحث أساسية أساسيين، حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول التحليل المالي كمدخل لدراستنا والذي قسمناه إلى ثلاث مطالب بهدف إعطاء نظرة حول التحليل المالي، والمبحث الثاني والذي يدور حول طبيعة التحليل المالي وأساليبه تطبيقه. والثالث الذي يدور مفهومه حول أساسيات في تقييم الأداء المالي. ثم ننقل إلى الفصل الثاني والذي تحت عنوان أدوات تقييم الأداء المالي وعلاقته بالتحليل المالي والذي قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الذي تطرقنا فيه إلى القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء واعتمدنا في ذلك على قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج ، أما المبحث الثاني الذي تناولنا فيه تحليل ومعالجة المعطيات المالية، وفي الأخير نختم بالفصل الثالث وفيه نحاول إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على مؤسسة سونلغاز، وتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مختلف أدوات التحليل المالي .

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية للدراسة: يمكن حصر الحدود الزمنية للدراسة من خلال معالجة القوائم المالية للفترة الممتدة ما بين 2014-2016 وذلك بهدف معالجة معطيات القوائم المالية لهذه الفترة إسقاطها على موضوعنا.

الحدود المكانية للدراسة: لقد قمنا بإسقاط دراستنا هذه على القوائم المالية الخاصة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز وحدة بسكرة وتقييم أدائها المالي انطلاقاً من هذه الأخيرة.

-الدراسات السابقة:

1-دراسة اليمين سعادة2009 استخدم التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي،وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية .تحقيق المؤسسة التوازن المالي خلال فترة دراستها، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة،كذلك قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال ما تمتلكه من أموال، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة-سطيف.

2-دراسة لزعر محمد سامي 2012 التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماجستير ولقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية

الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي .ولقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية: أنها تهدف المعايير إلى الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية بتوفير معلومة مالية شفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات، كذلك أن التحليل المالي للقوائم المالي هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات. معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

3-دراسة بن مالك عمار 2011 تحت عنوان المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وتهدف إلى توضيح مدى أهمية تطبيق المنهج الحديث للتحليل المالي في دراسة وتحليل القوائم المالية، وتحديد مدى دور المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء، وأسقطت دراسة حالتها على شركة الاسمنت السعودية للفترة مابين 2006-2010، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عن مدى فعالية المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء وذلك من خلال إثباتها أن التحليل المالي الوظيفي المتطور له كفاءة عالية أفضل من التحليل المالي الكلاسيكي.

4-دراسة دادن عبد الغني 2007 قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإندازار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في موضوعها، ويعالج هذا البحث مفهوم الأداء المالي و أسلوب قياسه وتقييمه في ظل محيط يتميز بعدم التأكد، وتحليل سلوك الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة باريس بفضل المحاكاة المالية.

5-دراسة بن خروف جليلة 2009 دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير والتي تبين دور المعلومة المالية الصحيحة في تحسين أداء المؤسسات لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة، واعتمد هذا البحث على دراسة أسلوب القياس المقارن والذي يعتبر من الأساليب التسييرية التي تتيح للمؤسسة معرفة وضعيتها في السوق.

وما يميز هذه الدراسة التي نحن بصدد عرضها عن باقي الدراسات سألقة الذكر في أنه يسלט هذا البحث على دراسة الجانب المالي للمؤسسة من خلال الاعتماد على قوائم مالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج ومدى مساهمتهم في معرفة وضعية المؤسسة والكشف عن الانحرافات، والبحث عن كيفية التوازن المالي للمؤسسة.



الفصل الأول:

دراسة نظرية للتحليل المالي

والأداء المالي

مقدمة الفصل:

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاماً على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية. بالإضافة فإن الأداء المالي يعتبر من إحدى المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وتسعى المؤسسة دوماً لأن تكون في أفضل صورة لها وهذه الصورة الخاصة بالشركة يعكسها الأداء المالي. وفي هذا الفصل سوف نحاول إعطاء نظرة حول المتغيرين لموضوعنا وهما التحليل المالي، والأداء المالي، ومحاولة استنتاج العلاقة بينهما من خلال توضيح مدى أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى إعطاء لمحة تاريخية حول التحليل المالي وأسباب نشأته ومفهومه وأهميته.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

بدء الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات هذا القرن وخاصة مع ازدياد انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية. وفي البداية انتصب الاهتمام على قائمة المركز المالي باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل طويل الأجل.

ومع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دورا أساسيا في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشآت، ويعود ذلك في تاريخ 1895/02/09 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك التوصية إلى أعضاء هذه بأن يطلبوا ممن يقتضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة.

ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة، وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906، وكان الأمر حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات ومقارنتها، وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب.¹

ولقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك من استنادا على كشوفاتها المحاسبية. ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهر في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ومن النسبي المختلفة . ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية من 1929-1933 أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع اقتصادي.²

¹. منير محمد شاكر وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 10-11

². ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر بدون سنة النشر ص 13.

ويعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأت في مطلع القرن الثلاثينات من القرن الماضي، وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات.¹

أسباب نشأته:

يرجع تغير النظرة إلى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات إلى ضرورة تحليلها ودراستها إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها بما يلي:

1- التطور الصناعي الكبير:

لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس مال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المنشآت الفردية وشركات الأشخاص على توفيرها وكان لابد من ظهور الشركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال وبالتالي تم الفصل بين الإدارة والملكية أي أصبح من الضروري الاعتماد على طبقة من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين.

2- الائتمان:

الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية والائتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية. ولذلك تهتم بيوت المال والإقراض المتخصصة كالبنوك اهتماماً خاصاً بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للإقراض قبل منحها.

3- أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

تمثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع، ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول وخاصة في الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح، ويعتبر هذا التدخل اعترافاً من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معتبرة وقادرة على أن توضح له كفاءة أداء الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.

¹ صابر تاج السر محمد وعاصم التجاني ابراهيم استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الاسمنت مجلة أماراباك مجلة علمية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا. المملكة العربية السعودية، المجلد السابع. العدد الحادي والعشرون، 2016 ص. 5.

4- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

إن نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين. لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء على ضرورة تعيين مراجعي الحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأهمية اطلاع الأطراف الخارجية.¹

5- الكساد الكبير: ساد الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثلاثينات من القرن الماضي والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

6- ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية: إن قوانين البورصة تقتضي بالضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح اسمها للاكتتاب بأن تعرض وبشكل منفصل قوائمها المالية التي يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.²

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأهميته:

وهناك عدة تعريفات للتحليل المالي نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل. وتتم عملية التحليل المالي من خلال تقييم:

1- التركيب المالي للمؤسسة أي أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول

2- دورتها التشغيلية أي المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة أو الخدمة.

3- الاتجاهات التي تسير فيها المؤسسة.

4- المرونة التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة.³

التعريف الثاني: يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف، ويصنف

¹ د. منير شاكر محمد، مرجع سابق، ص 8-9

² حمزة محمود الزبيدي. التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبأ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2004 ص 232

³ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 141.

التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها.¹

التعريف الثالث: يعتبر التحليل المالي بأنه عبارة عن دراسة القوائم المالي بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم واثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.²

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ماهو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها للتبويب الملائم، وذلك بإتباع مجموعة من الخطوات واستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أهم الخصائص التي يتميز بها التحليل المالي وهي كالآتي:

أولاً: هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات .

ثانياً: يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.

ثالثاً: هو نشاط مستمر في المؤسسة.

رابعاً: يميز بين البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

خامساً: لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي الأول يسمى تحليل الاتجاهات أو التحليل الأفقي، وهو يعني بدراسة النسب المالية لشركة معينة عبر عدد من السنوات، والثاني يسمى التحليل المالي بالنسب، ويعني بدراسة العلاقات بين البنود المترابطة في القوائم المالية. ليعبر عنها بطريقة إحصائية ملائمة.

1-تحليل الاتجاهات:

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ويتخذ تحليل الاتجاهات إما شكل

¹فهيمى مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص2.

²منير شاكر، مرجع سابق، ص12.

التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسب مئوية.¹

كما يمكن أن يأخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي العمودي والذي يقصد به تقييم أداء الشركة من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من بنود القوائم المالية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون من مكونات الميزانية أو قائمة الدخل.²

2- التحليل المالي للنسب:

يعتبر هذا الأسلوب مرادفاً للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على نسبة مئوية، ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي:

- أ-نسبة السيولة: liquidity Ratios وتستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- ب-نسب الربحية: profitabilité Ratios وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح، مثل نسبة الهامش والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، وربحية السهم.
- ج-نسب الرفع المالي: leverage Ratios وتستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.
- د-نسب النشاط: activité Ratios وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية وأصولها المختلفة مثل دوران المخزون، ومعدل دوران المدينين، والفترة النقدية.
- هـ-نسب السوق: markat Ratios ويستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، ومن الأمثلة عليها: القيمة السوقية إلى العائد، والقيمة السوقية إلى الدفترية، ربع السهم، والقيمة السوقية إلى التدفق النقدي، وعائد الاحتفاظ بالسهم.³

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 5-8.

² زهرة حسن عليوي ومحمود عباس نهود، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد مئة وثلاث، 2015، ص 237.

³ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 5-8.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف التحليل المالي

1-1 أهمية التحليل المالي:

تتبع أهمية التحليل المالي من اعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل. لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية معينة أو متعددة، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:

1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة. وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

2- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

3- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال. وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.¹

1-2 أهداف التحليل المالي: يمثل التحليل المالي أحد وظائف الإدارة المالية التي تحتل مكانا بارزا في معظم الشركات ومؤسسات الأعمال بالموازنات مع وظائف التسويق، وإدارة الموارد البشرية وإدارة الإنتاج والعمليات الأخرى، وهناك مدرستان في عملية التحليل المالي.²

وان التحليل المالي يلعب دور الوصل بين مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أ- بالنسبة للشركة: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل، وبالتالي فان التحليل المالي يهدف إلى:

*تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.

*تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.

*تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.

*الاستفادة مع نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، يدار الاثراء، الأردن، 2007، ص24، 23.

² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة 1، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة

*تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.

*التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.

*يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

ب- بالنسبة للمتعاملين مع الشركة: حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلى:

*إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.

*تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.

*تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.

*الموافقة أو الرفض على طلب الشركة، من أجل الاستفادة من قرض.

- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل حذر، خاصة وأن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا لقواعد والمعايير المحاسبية .¹

- المبحث الثاني: طبيعة التحليل المالي وأساليبه تطبيقه في المؤسسة.

قصد الإحاطة أكثر بموضوع التحليل المالي وقبل تطبيقه في تقييم أداء المؤسسة يجب توضيح طبيعة وكيفية سيرورة التحليل المالي وإجراءات تطبيقه ونطاقه لكي يتسنى للمحلل المالي من التماس جميع جوانب الأداء المالي للمؤسسة والوصول إلى النتائج المثلى حول هذا التقييم.

المطلب الأول: استعمالات ومجالات تطبيق التحليل المالي.

1-1 استعمالات التحليل المالي:

يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها:

أ- التحليل الائتماني: CREDIT ANALYSIS ويهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض.

ب- التحليل الاستثماري INVESTMENT ANALYSIS يستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات.

1 ابن مالك عمار. المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء. مذكرة في شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 13.

ج-تحليل الاندماج والشتراء: MERGER AND ACQUVISTION ANALYSIS قد ترغب شركة في شتراء شركة أخرى أو انضمام شركتين أو أكثر معا لتكوين شركة جديدة وهنا لابد من تقييم كل الشركتين وتقدير الأداء المستقبلي لها.

د-تحليل تقييم الأداء: performance analysis إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة و موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

هـ-التخطيط: PERFORMNCE ANALYSIS تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات ولا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.¹

1-2- أساليب التحليل المالي:

تختلف مخرجات التحليل باختلاف أساليبه التي تتحدد وفق معيارين هما:

أ-معيار الزمن: صنفت أساليب التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى نوعين، هما:

*التحليل الساكن: أو الرأسي وهو التحليل الذي ينطوي على دراسة العلاقات الكمية بين بنود الميزانية في تاريخ معين عادة ما يكون سنة.

*التحليل الديناميكي: أو الأفقي وهو التحليل الذي يقوم على دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية ورصد اتجاه تغيراتها خلال فترة مالية تتعدى السنة، مما يجعله تحليلا يتصف بالديناميكية. إن أكثر ما يستند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس والتي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة.

ب-معيار الشخص المحلل: صنفت أساليب التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى نوعين هما:

*التحليل المالي الداخلي: سمي داخليا لأنه تضطلع به إطارات مختصة من داخل المؤسسة نفسها. تتميز مخرجات هذا النوع من التحليل بالدقة واليقين وذلك لما يتوفر عليه الشخص المحلل من إمكانية الولوج إلى مواقع المؤسسة والحصول على معلومات دقيقة تفيد في تشخيص الوضع المالي والحكم على مستوى الأداء.

*التحليل المالي الخارجي: سمي خارجيا لأنه تضطلع به إطارات مختصة من خارج المؤسسة يهتمها معرفة وضعية المؤسسة ومدى صحتها المالية وهم المساهمون، البنوك، الموردون، مصلحة الضرائب.. الخ.²

1 عبد الحليم كراجه، مرجع سابق، ص 141-142.

² حياة النجار. محاضرات في التحليل المالي الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى

المطلب الثاني: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي حاليا من عدة أطراف خارجية عن المؤسسة وداخلية . فخارجيا من طرف المصرفيين أو رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، أو مصلحة الضرائب، أو الجهة الوصية على المؤسسة (وزارة، ولاية ... الخ)، حسب نوع المؤسسة، أما الاستعمال الداخلي والذي يعتبر الأهم والأساسي في اتخاذ القرارات المالية أو الاستثمارية التي تخص المؤسسة، وهذا من طرف المدير أو المسير المالي فيها.¹ وهناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى إليها كل طرف حيث

نجد:

1- **إدارة الشركة:** يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين، وكذا محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقفها الاستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد، أضف إلى ذلك:

* مدى نجاح الشركة في تحقيق السيولة والربحية .

* معرفة الوضعية المالية للشركة بالمقارنة ووضعية الشركات المنافسة.

* المساعدة على الرقابة المالية والتنبؤ بمستقبلها المالي.

2- **المساهمين والمالكين:** يرجع ذلك إلى فصل الملكية عن إدارة الشركات لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فان الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين بغرض تعظيم ثروتهم.

3- **المستثمرون والدائنون:** تكمن أهمية نتائج التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين في مدى قدرة الإدارة على تحديد نصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة لدائنون فهم يهدفون من وراء تلك النتائج إلى التحقق من مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

4- **هيئة الأوراق المالية:** حيث تهدف إلى معرفة المعلومات عن الشركات التي تتعامل معها، بالإضافة إلى مدى مساهمتها في دعم الشفافية الإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي.

5- **الغرف التجارية والصناعية:** من أجل التحقق من مدى مساهمة الشركات في النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك عن طرق تفعيل مختلف المؤشرات التي تحده.

6- **مصلحة الضرائب:** للتأكد من مدى وفاء الشركات اتجاه مصلحة الضرائب، وكذا مدى تطبيقها لمختلف التشريعات الضريبية، ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي التي لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ككل.

¹ناصر دادي عدون . التحليل المالي دار المحمدية العامة ,الجزائر, ص11.

7-المصارف والمؤسسات المالية: من أجل تحديد وتقدير الجدارة الائتمانية للشركات، وهذا اعتمادا على مؤسسات التنقيط بهدف إقرار منح الائتمان إليها من عدمه.¹

ثانيا-مصادر معلومات التحليل المالي:

لا يكفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لا بد من بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل وبشكل عام نستطيع القول إن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين هما:

1- مصادر الداخلية للبيانات.

2-المصادر الخارجية للبيانات²

تتضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المشروع نفسه. سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية، ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية، القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية .

أما عناصر مصادر المعلومات الخارجية فيستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة أبرزها المعلومات والبيانات التي يصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السماسرة، بالإضافة إلى البيانات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المخصصة والمكاتب الاستشارية كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المشروع.³ تنفيذ القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل)في الحصول على المعلومات الأساسية، التي تستخدم في التحليل المالي، وذلك بواسطة النسب المالية، بالإضافة إلى ما يمكن للمحلل الحصول عليه من مصادر أخرى، كتقارير مجالس الإدارة.⁴

المطلب الثالث: خطوات ومقومات التحليل المالي

الفرع الأول: خطوات التحليل المالي

يمكن إتباع الخطوات التالية عند القيام بالتحليل المالي:

*تحديد الهدف من التحليل المالي، وهذا متوقف على الجهة المعنية بالتحليل المالي.

*اختيار الأداة المناسبة من أدوات التحليل المالي.

¹ . بن مالك عمار , مرجع سابق, ص10-11.

² . منير شاكر, مرجع سابق ص20

³ وليد ناجي الحياي, مرجع سابق ص26

⁴ عبد الغفار حنفي, التحليل المالي ودراسات الجدوى, دار الجامعية, الإسكندرية, 2007كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, ص76

*تحليل أدوات وأساليب التحليل المناسب والمتوافق مع الهدف حتى يمكن الوصول إلى أفضل النتائج.
*تحليل المؤشرات المالية بدقة متناهية حتى يتسنى معرفة الاتجاهات المستقبلية لهذه المؤشرات.
*قراءة النتائج وتفسيرها، لاتخاذ القرارات المناسبة، وذلك من خلال الأطراف التي لها علاقة والمعنية بالتحليل المالي.

*كتابة الاستنتاجات والتوصيات والاقتراحات والحلول المناسبة النهائية.¹

الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها منها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها المحلل، وبناء على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي ما يلي:

1- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل . كما يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.² ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا يجب عليه:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لابد من السعي إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة، بالإضافة الى ذلك لابد وأن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية وقادرا على استخدام الأساليب والوسائل

¹شعيب شنوف. مرجع سابق ص38.

²محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص4.

العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل والتفسير للنتائج بهدف التوصل إلى استقرار المستقبل.¹

الفرع الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة، خارجي أو داخلي .

أولاً: نتائج التحليل الخارجي

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها، والمتمثلة في ما يلي:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.

ثانياً: نتائج التحليل المالي الداخلي

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة المشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، والمتعلقة بما يلي²:

-الحكم على التحليل المالي للفترة تحت التحليل .

- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل .
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.³

¹اليمين سعادة. استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها . مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير، منشورة، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص13-14

²لزرع محمد سامي. التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية

جامعة منثوري قسنطينة، 2012، ص82

³ناصر دادي عدون مرجع سابق ص12

المطلب الرابع: معايير و وظائف التحليل المالي

أولاً: أدوات التحليل المالي

1-1 القوائم المالية: القوائم المالية هي عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبطة حسب الهدف فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية والدائنية وهناك قوائم تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات والمصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلية وأخرى خارجة، وهي المصدر المهم والرئيسي لتزويد المحلل بالمعلومات والأرقام والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المنشأة وتصف عملياتها، ودور المحلل المالي هو استخدام تلك القوائم المالية وتحليلها، وأهم هذه القوائم قائمة المركز المالي أو الميزانية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية.¹

2-2 النسب المالية كأداة للتحليل المالي: وهو من أكثر الأدوات المستخدمة في هذا المجال، ويتم استخدام النسب المالية في التحليل بغرض توضيح موقف المنظمة من العمليات التي قامت بها خلال الفترة الماضية، ويقوم التحليل باستخدام النسب على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقتها ببعضها ببعض أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمؤشرات ودلائل عن موقف المنظمة المالي أو الظروف السائدة فيه.

2

ثانياً: وظائف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة وظائف مختلفة، يكمن مجملها في ما يلي:

- 1- توجيه المستثمر لاتخاذ القرار: وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أفضل القرارات التي تفيد المؤسسة وتعود عليها بالأرباح والفوائد، بهدف تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.
- 2- اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازه.
- 3- اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث عن فرص تمويل أفضل.
- 4- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه أو رقابة مختلف العمليات المالية.³

¹ خلدون إبراهيم الشريفات الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص101.

² عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2013، ص165.

³ محمد الصالح عواشيرة، التحليل المالي، مذكرة في شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص21.

المبحث الثالث: دراسة نظرية حول تقييم الأداء المالي

لقد شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزاً معتبراً لدى الكثير من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاته، باعتباره النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهو الذي يظهر المؤسسة مدى كفاءتها في التسيير والتنظيم، ومن خلال هذا المبحث قمنا بدراسة حول هذا المجال للإحاطة بمختلف جوانبه .

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وأهدافه

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

1-تعريف الأداء المالي: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي على أداء الشركات بالإضافة إلى اكتشاف الانحرافات المختلفة التي تطرأ عليه، حيث أن الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

2-خصائص الأداء المالي:

ومن خلال ما سبق فإن الأداء المالي يختص بالخصائص التالية:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح من غيرها.

- أداة لاكتشاف الانحرافات وتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة كمشكل العسر المالي.

- أداة للتعرف على الوضع المالي للشركة القائم في الشركة في مدة زمنية معينة أو لتقييم أسهمها في السوق المالي.

- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة ببذل مزيد من الجهد بهدف تحسين الأداء وتحقيق نتائج مرضية أفضل مما تم تحقيقه سابقاً من نتائج.¹

3-العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

إن للأداء المالي عوامل مؤثرة عليه قد تطرأ حسب الظروف التي تمر بها المنشأة تضطر فيها إلى تغيير سياسة أدائها المالي، وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين عوامل خارجية، وعوامل داخلية.

¹محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد وأسهم الشركات. دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010 الطبعة الأولى، ص 45-46.

3-1) العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي:

تواجه معظم الشركات مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها:

- منافسة الشركات الأخرى العاملة في نفس نوع النشاط.
- القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على الشركات.
- الحالة الاقتصادية والسياسة المالية بالدولة.
- درجة التقدم التكنولوجي المتوقع في إنتاجية الشركة.

وهناك صعوبة تواجه الشركة للتحكم في هذه العوامل الخارجية، ان أقصى ماتستطيعه الشركة هو توقع الأحداث المستقبلية لهذه المتغيرات الخارجية ومحاولة إعداد السيناريوهات لمواجهة التطورات المتوقعة في المستقبل .

3-2) العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي:

ويظهر تأثر هذه العوامل على الأداء المالي من خلال العائد الذي تحققه الشركة، ويمكن للإدارة أن تتحكم فيها وتوجهها بالشكل الذي يساعد على تعظيم ثروة حملة الأسهم أو الملاك مع تقليل التكاليف والمصروفات، وبصفة عامة تستخدم النسب المالية كأحد الأدوات الرئيسية في التحليل المالي للشركات¹

الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

1-تعريف تقييم الأداء المالي: يستخدم الأداء للتعبير على مدى بلوغ الأهداف، ويقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا.²

- ويعرف تقييم الأداء المالي أيضا إحدى العمليات الإدارية الأساسية المطلوبة على جميع مستويات إدارة المؤسسة، وتعتبر عملية في غاية الأهمية من أجل التحقق من أن المؤسسة تقوم فعلا بانجاز ما تم التخطيط له فعلا من أهداف أو دون ذلك، ويعتمد هذا التقييم على مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج والأهداف المرغوب في تحقيقها.³

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي له دور كبير في معرفة المسار الذي تسير عليه المؤسسة، وتتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص أو البنكي الذي يجري

¹ عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، ص 155 و 156

² داندن عبد الغني. قراءة في التحليل المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 4، 2006، ص 41

³ نور الدين قسم الله زيدان. دور التحليل المالي في تقويم الأداء في الوحدات الحكومية، كلية العلوم الشرقية، جامعة كسلا، السودان، 2010، ص 49

- دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على السداد في الآجال المحددة، فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً في ما يلي:
- تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة و المتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.
 - يساعد نظام تقييم الأداء المالي السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية في الأداء والمرونة أعضاء المنشأة على العمل بكل ثقة وجدية مستقبلاً، وذلك من خلال إبراز نقاط القوة والضعف ومحاولة تفادي نقاط الضعف.
 - تشجيع المؤسسة على تحقيق مزيد من الأرباح في المستقبل واكتشاف الأخطاء وتداركها.¹
 - تحليل الهيكل المالي والذي يتمثل في مصادر تمويل المؤسسة والتمثلة في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة والهدف منه هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمر دودية.
 - تقييم المر دودية وهو الهدف الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر هدف للبقاء والنمو وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها.²

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولاً: خطوات تقييم الأداء المالي وأدواته

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

- (1) الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات للقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- (2) احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء وتحديد الأدوات اللازمة للعملية مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات.
- (3) دراسة وتقييم النسب المالية بهدف تقييم النتائج واستخراجها بهدف القدرة على معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف في الأداء المالي الفعلي وذلك من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- (4) تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

¹اليمين سعادة، مرجع سابق ص25

²شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص33.

(5) كتابة الاستنتاجات، ووضع التوصيات اللازمة بالاعتماد على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، وذلك بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها.¹

ثانيا: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء

إن إتباع خطوات السابقة لعملية التقييم تعتمد على مجموعة من الأدوات وتختلف باختلاف طبيعة المؤسسة وحجمها ونشاطها والبيئة التي تنشط فيها ومن بين هذه الأدوات ما يلي:

1- لوحة القيادة:

تعرف لوحة القيادة بأنها مجموعة مؤشرات منظمة في نظام يتابعه نفس المسؤول تساعد في اتخاذ القرار والتنسيق ومراقبة الأعمال وتستخدم في قياس أداء سلسلة الإمداد من خلال المؤشرات والأهداف الموضوعية سابقا وتأخذ لوحة القيادة أشكالا عديدة مثل: الجداول لإظهار القيم والانحرافات بالنسب، أو شكل مخططات بيانية، أو إشارات أو رموز وهي تمثيلات معينة مثل الأسهم أو إشارات ملونة تظهر حالة المؤشر.

2- بطاقة الأداء المتوازن:

وتعرف على أنها مجموعة من المقاييس التي تعطي الإدارة العليا صورة سريعة وشاملة عن الأعمال، والتي تشمل المقاييس المالية التي تخبر عن نتائج الأنشطة السابقة وتكاملها مع المقاييس التشغيلية من رضا العميل، العمليات الداخلية، وتحسين أنشطة المؤسسة.

3- نماذج تقييم أداء سلسلة الأعداد:

لقياس وتقييم أداء سلسلة الأعداد توجد عدة نماذج ومعايير أخرى يعتمد عليها منها **ASLOG 2006**، **SCOR**، **EVALOG**، يتضمن كل منها محاور بها مجموعة من الأسئلة والأنشطة المراد تقييمها في سلسلة الإعداد، والتقييم يكون بناءا على تنقيط معين من طرف الإدارة.²

المطلب الثالث: أهمية تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي تكتسي أهمية كبيرة تتمثل في:

- عملية تقييم الأداء تفصح عن قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وجه.
- عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه.
- عملية تقييم الأداء تعد كمشاهدة لتجاوز القصور الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للشركة .
- كما تساعد عملية تقييم الأداء على:

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق ص52، 51.

² مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، دورية أكاديمية محكمة، العدد الحادي عشر، ص28-29.

- 1- توجيه العاملين للقيام بأعمالهم المكلفين بها.
 - 2- توجيه إشراف الإدارة العليا.
 - 3- تساعد عملية تقييم الأداء المالي على التنسيق والربط بين مختلف أوجه النشاط والمصالح الخاصة به، حيث تتكامل إدارات الشركة الفرعية كالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد.
 - 4- توضيح سير العمليات الإنتاجية.
- عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى توصل المشروع للنتائج المراد تحقيقها والمخطط لها .
- عملية تقييم الأداء هي في حقيقتها جزء من العملية الرقابية وهناك الكثير من يرى على أن عملية تقييم الأداء هي جزء من عملية الرقابة.¹

المطلب الرابع: صعوبات تقييم الأداء وشروطه

أولاً: الصعوبات التي تطرأ على عملية التقييم للأداء المالي

إذا كانت عملية تقييم الأداء قد حظيت على المستوى النظري بشيء من الاتفاق بين الباحثين والمنظرين، وتبدو وحسب ما سبق سهلة نوعاً ما باعتبارها مرحلة من مراحل الرقابة، ويعتمد أصحاب المؤسسات والمسؤولون عليها لقياس انجازات المؤسسة كفاءة وفعالية، فإنها على المستوى التطبيقي طرحت ولازالت تطرح إشكاليات معقدة بالرغم من كثرة الدراسات والبحوث التي تهتم بالموضوع، وذلك لكون انجازات المؤسسة هي نتائج تفاعل العديد من العوامل والظواهر غير المتجانسة فيما بينها من جهة وصعوبة تكيم الكثير من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن قياس الأداء تعرض لنفس إشكالية قياس الإنتاجية من حيث قصره على الموارد على الموارد البشرية فقط، أو تعميمه على باقي عوامل الإنتاج، وحسب الباحثين الذين يحدرونه في المورد البشري فقط، فان عملية تقييم الأداء لا تعدو إلا أن تكون قياساً لانجازات عنصر العمل فقط دون باقي العناصر.²

إلى جانب هذه الصعوبات السابقة، تقييم الأداء يزيد صعوبة وتعقد من خلال التعايش داخل المؤسسة على طريقتين (التسيير الاستراتيجي والتسيير العملي) التي يمكن أن تظهر في بعض اللحظات متعارضة حتى إذا كانت الطريقتين للتسيير لهم علاقة الواحدة بالأخرى، فتقييم الأداء يؤدي إلى التساؤل إذا كانت المؤسسة تفعل الأشياء الواجب فعلها، على عكس التسيير العملي له هدف الاستغلال وكفاءة الممكنة لمجهود أداء المؤسسة، في هذه الحالة تقييم الأداء يقوم على تحليل الطريقة التي تجعل المؤسسة تفعل الأشياء من الواضح أن المنظور للتقييم

¹بن مالك عمار. مرجع سابق ص92

²مجلة العلوم الإنسانية، الأداء بين الكفاءة والفعالية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص98

الفرعي قابلة للنقد خاصة وان التسيير العملي له علاقة مع التسيير الاستراتيجي لأنه كلاهما يتعامل مع وسائل تسيير المؤسسة. فمفهوم الأداء بحد ذاته يبين مدى تعقد عملية تقييم الأداء، وذلك باعتبار مصطلح الأداء يشمل كامل المؤسسة فترتفع قيمة المؤسسة بجودته وتسقط برداءته، بالإضافة فان عملية تقييم الأداء يطرح التساؤل حول طبيعة المؤشرات المستعملة للتقييم، وبالفعل تتوع المؤشرات المختارة لقياس الأداء يصعب قياسه، وقياس الأداء لا يحدد بقياس النتائج فقط ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار شروط الحصول على هذه النتائج، وبالتالي يجب إضافة معرفة درجة استيعاب نموذج التسيير الذي ينتظر منه تحسين الأداء.¹

ثانيا: شروط تقييم الأداء المالي

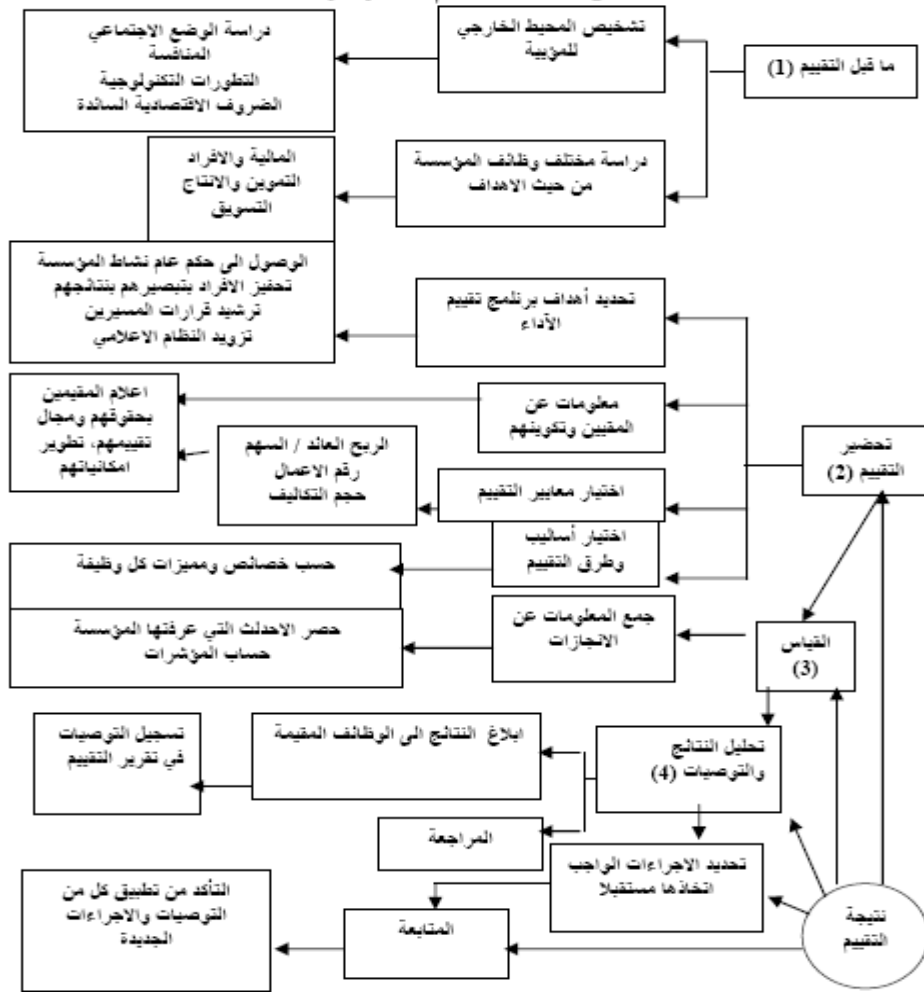
-إن المؤسسة مهما كانت خاصة أو عامة تهدف إلى الربح وإشباع حاجات أعضائها ودوافعهم لذلك فعملية تقييم الأداء المالي يقدم أداة رئيسية للإجراء الرقابي في المنظمة ولتحقيق هذه العملية يجب توفر مجموعة من الشروط نذكر أهمها:

- تحتاج أي منظمة أعمال إلى إعداد نظام لتقويم أدائها لتكشف نقاط القوة والضعف إذن بهدف قياس عملية التقدم أو التأخر للمنظمة، بحيث الأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لبقاء المنظمة في بيئة تنافسية.
- دافعية المنظمة وأطرافها التي بدورها تؤدي إلى زيادة الفعالية إلى مستوى النجاح المطلوب والحصول على مستويات مرتفعة من الأداء .
- الاعتماد على طرق التحليل والقرارات الرسمية في قراءة تفاصيل الأداء .
- الاستعانة بمجموعة من الأدوات والمؤشرات في التحليل للأداء للحكم على درجة أمان المنظمة.
- التحكم التقني للعملية، وإظهار الخصائص النوعية اذ أن الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها أهداف نوعية كالربح .²

¹شباح نعيمة، مرجع سابق ص 19-20.

²السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، جامعة المنصورة،الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 41-42.

الشكل رقم (1): توضيح لعملية تقييم الأداء في المؤسسة



المصدر: عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الأول، 2001، ص 97.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن التحليل المالي يعتمد عليه في المؤسسات وذلك لتقييمها، وإعطائها صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، مما يساعدها في اتخاذ القرارات السليمة، ولهذا فالتحليل المالي يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة ووسيلة للتخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة بحيث يقوم بترجمة مختلف المعلومات المالية المدونة في الوثائق المحاسبية والقوائم المالية للوصول إلى استنتاج يمكن من خلاله تقييم مالي دقيق مستخدماً في ذلك الأساليب والأدوات للتحليل المالي باعتباره تحويل البيانات الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل لأغراض اتخاذ القرارات، من أجل تعزيز الاتجاهات الايجابية، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة.

الفصل الثاني:

أدوات تقييم الأداء المالي وعلاقته

بالتحليل المالي

مقدمة الفصل:

إن الأداء المالي يعتبر من إحدى المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية حيث أن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى، وتسعى المؤسسة دوماً لأن تكون في أفضل صورة لها وهذه الصورة الخاصة بالشركة يعكسها الأداء المالي، والذي يتم تقييمه بالاعتماد على مجموعة من الأدوات، والتي يركز عليها المحلل المالي في دراسته للوضع المالي للمؤسسة، والمتمثلة في النسب المالية، ومؤشرات التوازن المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية وسوف نركز في دراستنا في هذا الفصل على تحليل قائمتي المركز المالي، وجدول حسابات النتائج.

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي

إن القوائم المالية هي عبارة عن ملخص لعمليات المؤسسة اليومية والسنوية، فهي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بمدخلات المنشأة ومخرجاتها، فلا تتم عملية التحليل أو، تقييم الأداء المالي الا من خلال قراءة معطيات ومحتوى هذه القوائم ومن ثم الاعتماد على مؤشرات وأدوات للتحليل والتقييم للتعرف على مدى كفاءة أداء المؤسسة، وقد ركزنا في موضوعنا على قائمتين في ابراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء على قائمتين هما قائمة المركز المالي(الميزانية)، وقائمة الدخل.

المطلب الأول: تقديم حول ماهية القوائم المالية

أولاً: مفهوم القوائم المالية

1- تعريف القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة، كما تساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة.¹

2- الخصائص النوعية للقوائم المالية:

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وتتمثل هذه الخصائص في:

- القابلية للفهم والاستيعاب: أي لا تكون معقدة، وتكون واضحة وملائمة لحاجات صانعي القرارات .
- الملائمة أو الدلالة: حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.
- المصداقية والعدالة: أي يجب أن تكون موثوقاً فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعتبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث، وأن تكون كاملة وخالية من الأخطاء، حتى لا تصبح مضللة.

¹بن فرج زوبينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديثات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص46.

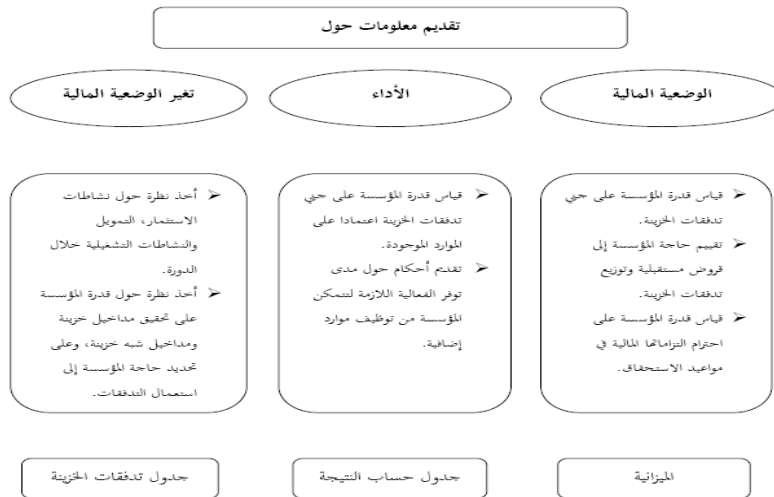
- القابلية للمقارنة: أي قابلية المقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشأة أخرى بهدف تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة فيه.¹

ثانياً: أهداف القوائم المالية

إن أهداف القوائم المالية ليست ثابتة، بل تتغير بتغير الظروف وتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات أو تغير البيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بالمؤسسة، ومن أهم أهداف القوائم المالية ما يلي:

- 1- الهدف الأساسي للقوائم المالية توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية .
 - 2- توفير معلومات عن النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية حتى تستفيد منها الفئات التي لا تملك السلطة أو القدرة على الوصول للمعلومات عن الوحدة بشكل مباشر .
 - 3- إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية للقيام بالتنبؤات الضرورية، والمقارنات لتقييم مقدرة الوحدة على تحقيق الدخل (القدرة الإيرادية).
 - 4- تقديم معلومات للأجهزة الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح تساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتوقعة.²
- والشكل التالي يوضح أهم أهداف أهم أنواع القوائم المالية وتأثيرها:

الشكل رقم (2): أهداف القوائم المالية



المصدر: زوهري جليبة، أهمية تدقيق في دعم المعلومة المالية بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بالعباس، العدد2، 2017، ص42 .

¹ بن فرج زوبينة ;مرجع سابق، ص49

² مداحي عثمان، مجلة الاقتصاد الجديد، أهداف القوائم المالية، جامعة البليدة، العدد07، ص53-54.

ثالثا: مستخدمي القوائم المالية

إن من أهم أهداف القوائم المالية هو إيصال المعلومة المالية للمستخدمين بهدف دراسة الوضعية المالية للمنشأة لاتخاذ القرار، ومن أهم هؤلاء المستخدمين:

1- الأطراف الخارجية: إن الأطراف الخارجية التي لديها قدر من المعرفة المحاسبية سوف تتمكن من دراسة القوائم المالية بطريقة متأنية تسمح لها بتفهم المركز المالي للوحدة، وإدراك مغزى التغيرات التي حدثت بعد آخر ميزانية، ودراساتهم لمختلف العمليات التي يمكن التعبير عنها ماليا.

2- مديرو البنوك والدائنون الآخرون: إن البنوك التي قدمت قروضا نقدية إلى الوحدات الاقتصادية، أو التي تدرس إمكانية تقديم هذه القروض تهتم كثيرا بالميزانيات التي تصدرها هذه الوحدات، وذلك عن طريق دراسة دراسة أنواع الأصول ومبالغها ومقارنتها بقيمة وتواريخ استحقاق الالتزامات، ومنها يستطيع مدير البنك تكوين فكرة عن قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها.

3- الملاك: إن ملايين المساهمين ينتظرون القوائم المالية التي تصدرها شركاتهم التي تعكس مركزها المالي ووضعيتها المالية بهدف الازدهار، وارتفاع سعر أسهمها في السوق، بينما القوائم المالية التي تعكس تدهورا قد تسبب انخفاضا في سعر الأسهم في سوق الأوراق المالية.

4- أطراف أخرى: بالإضافة إلى ما سبق من المستخدمين توجد مجموعات أخرى تستخدم البيانات المالية منها الأجهزة الحكومية، العمال، المستثمرون، ومحررو الجرائد الاقتصادية.¹

المطلب الثاني: الميزانية المالية وعناصرها

أولا: تعريف الميزانية

قائمة المركز المالي (الميزانية) Balance sheet، هي عبارة عن ملخص مبوب في جدول للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ العام، وتوضح أصول وخصوم وحقوق الملكية للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين، أي توضح الموقف المالي للوحدة الاقتصادية حيث توضح بشكل ملخص مصادر الأموال وكيفية استخدامها، فجانبا الأصول يبين مصادر الأموال، أما جانب الخصوم يبين استخدامات الوحدة لهذه الأموال لهذه الأموال.²

¹ عبد الرحمن توفيق، القوائم المالية ومخرجات العمل المحاسبي، الجيزة، مصر، ص 11-14.

² هاشم أحمد عطية ومحمد محمود عبد ربه، دراسات في المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، كلية التجارة، جامعة عين شمس ص 43.

ويمكن أن نعرف الميزانية أيضا على أنها جدول يتضمن جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، وتسجل الأصول فيه وترتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وترتب الخصوم فيه حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.¹

ثانيا: عناصر تبويب الميزانية

يتم تصنيف محتويات الميزانية في بندين رئيسيين هما جانب الأصول وجانب الخصوم وفيما يلي دراسة تفصيلية لكل بند على حدى:

1-الأصول: هي الموارد الاقتصادية المملوكة بواسطة منشأة معينة ويتوقع الاستفادة منها مستقبلا، ويدخل في نطاق هذا التعريف كافة الأصول سواء كانت في شكل موجودات مثل: الأراضي والمباني والأثاث والمعدات والمحزونات، أو في شكل حقوق قانونية مثل: حقوق المؤسسة لدى الغير كالعلاء أو الاستثمارات، وحقوق الاختراع.... الخ.²

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدئين أساسين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى بحوزة المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة الى سيولة، وحسب هذا الترتيب فان الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

1-1)الأصول الثابتة:

ويقصد بها كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة بغرض استعمالها في نشاطها، ولا يقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، وتحافظ على ترتيبها في الميزانية إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة، وتتلخص فيما يلي:

1-1-2)الأصول غير المادية: وهو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي مراقب من طرف المؤسسة وتستهمله في أنشطتها العادية، ويقصد به تلك التثبيات المعنوية (الغير ملموسة)، والتي تتمثل في تراخيص أو إجازات استعمال، العلامات التجارية.... الخ

1-1-3)التثبيات المادية: وهي الأصول العينية والملموسة التي تمتلكها المؤسسة من أجل الإنتاج، أو الإيجار، أو تقديم الخدمات، و الذي يفترض تستغرق مدة استخدامها إلى ما يعد مدة السنة المالية.

¹بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1997 ، ص99.

²هاشم أحمد عطية ومحمد محمود عبد ربه، مرجع سابق ص12.

1-1-4) التثبيتات في شكل امتياز: وهي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز.

1-1-5) التثبيتات جاري انجازها: هي التثبيتات التي لازالت لم تكتمل بعد المنشأة في انجازها .

1-1-6) التثبيتات المالية: ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل الحافظة المالية لمدة اثني عشر شهرا.¹

1-2) الأصول المتداولة:

هي النقد والأصول الأخرى المتوقع تحويلها إلى نقد، أو بيعها أو امتلاكها خلال سنة واحدة، وتشمل الأصول المتداولة كلا من النقدية، والذمم المدينة، بالإضافة إلى الاستثمارات قصيرة الأجل وأوراق القبض والمخزونات والمصروفات المدفوعة مسبقا مرتبة في بند الأصول كآتي:

1-2-1) النقدية: وتعد النقدية أكثر الأصول المتداولة سيولة، وتشمل النقد الموجود في الصندوق الخاص بالمنشأة والشيكات (البنك)، والحساب الجاري لدى البنك، والودائع قصيرة الأجل.

1-2-2) الاستثمارات قصيرة الأجل: وتتضمن كلا من الأسهم والسندات القابلة للتداول الخاصة بالشركات الأخرى والتي تشتريها المنشأة بغرض بيعها في الأجل القصير، ويعد هذا البند من أكثر الأصول المتداولة سيولة بعد النقدية، والتي تشتريها المنشأة بغرض السيطرة، وعادة ما تظهر الاستثمارات قصيرة الأجل في الدفاتر بالقيمة السوقية العادلة.

1-2-3) الذمم المدينة: وتمثل الذمم المدينة حقوق المنشأة في ذمة الغير، والناجمة غالبا عن المبيعات الآجلة، وتشكل الذمم المدينة جزءا كبيرا من الأصول المتداولة، تزداد أهميتها النسبية بتوسع السياسة الائتمانية للشركة.

1-2-4) المخزون: يمثل المخزون في المنشأة التجارية الأصول التي تشتريها المنشأة بقصد إعادة بيعها من خلال نشاطها الرئيسي أو التي تنتجها في المؤسسة الصناعية يشمل المخزون كل من المواد الأولية، بالإضافة إلى البضاعة تامة الصنع، والنصف مصنعة، ويظهر المخزون في الدفاتر بالتكلفة .

المصروفات المدفوعة مقدما: ويتضمن هذا البند المبالغ المدفوعة مقابل منافع سيتم الحصول عليها مستقبلا وغالبا ما تكون خدمات ومن الأمثلة عن المصروفات المدفوعة مقدما، أقساط التأمين المدفوعة في الفترة المالية الحالية عن الفترة المالية التالية.²

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق ص40

² محمود الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، كلية إدارة الأعمال ، الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، 1998، ص20-21

2- الخصوم:

الخصوم هي الالتزامات أو الديون المستحقة على الوحدة الاقتصادية، وقد ينشأ هذا الالتزام عن طريق شراء بضائع أو الحصول على خدمات بالأجل في حساب الدائنين، وقد ينشأ عن طريق الاقتراض لسد حاجات الوحدة الاقتصادية لفترة معينة.

وتنقسم هذه الخصوم إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية (طويلة الأجل)، بالإضافة إلى حقوق الملكية.

2-1) حقوق الملكية:

وهي ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة من خصومها الجارية وغير الجارية، وتضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد، ونتيجة السنة المالية.

2-2) خصوم غير جارية:

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادة التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الأثني عشر شهرا.¹

وتتمثل الخصوم الغير الجارية فيما يلي:

2-2-1) المئونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا: وتتمثل في ما يلي:

- إعانات الاستثمار: وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد أو تمويل عملياتها على أمدى الطويل.

- المئونات: تتمثل مئونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة.

2-2-2) الضرائب: تتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم ومئونات الضرائب، الضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالمفروقات.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 11-07 الصادر في 25 مارس 2009 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، ص 88.

2-2-3) الإقتراضات والديون: هي الموارد المالية الخارجية التي حصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية أو البنوك أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية.

2-2) الخصوم الجارية:

هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال وتتضمن العناصر التالية:

2-2-1) الذمم المالية: وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على خدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الموردين، العاملون، ضرائب الدخل.

2-2-2) القروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.¹

وفيما يلي تصنيف لمختلف عناصر الميزانية التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (1): جدول الميزانية المالية (أصول).

إجمالي N	اهتلاكات/أرصدة N	الأصول
		الأصول المثبتة (غير الجارية)
207	2807-2907	فارق الشراء
20 (خارج 207)	280 ماعدا 2087	التثبيات الغير المادية
21/22 ماعدا 222	290 ماعدا 2907	التثبيات المادية
23	281، 282، 291، 292	التثبيات الجاري انجازها
	293	التثبيات المالية
		السندات الموضوعه موضع المعادله للمؤسسات المشاركة
265		المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقه بها
26 ماعدا 265، 269		السندات الأخرى المثبتة
273/272/271		القروض والأصول الأخرى غير الجارية
276/275/274		ضرائب مؤجلة على الأصل
		مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية
30 الى 38	39	المخزونات الجاري انجازها

1 لزعر محمد سامي، المرجع السابق، ص 43.

491	41ماعداء 419 409مدين42/43/44 489، 46، 45، 486 444، 445، 447 مدين48 50ماعداء509 519وغيرها من 59 المدينون 51/مدين52/53، 54	حسابات دائنة-الاستخدامات المماثلة الزيائن المدينون الآخرون الضرائب وما يماثلها الأصول الجارية الأخرى الموجودات وما يماثلها الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة
		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص125،

الجدول رقم(2): الميزانية المالية (خصوم)

إجمالي N	الخصوم المالية
	رؤوس الأموال الخاصة
108-101	رأس المال الصادر
109	رأس مال غير المستعان به
106-104	العلاوات والاحتياطات(المجمع الأول)
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة 1
12	النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع 1)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
	حصة الشركة المجمع 1
	حصة ذوي الأقلية 1
	المجموع 1
	الخصوم غير الجارية
16، 17	القروض والديون المالية
134، 155	الضرائب المؤجلة والمرصود لها
229	الديون الأخرى غير الجارية
15ماعداء132/131/155	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا

	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية
40 ما عدا 409 اعتماد 444،445،447	الموردون والحسابات الملحقة
444 و 445 و 447	الضرائب دائن
419، 419، 509، دائن 42 و 43 و 44 خارج 444 إلى 447 و 46 و 45 و 48	الديون المالية الأخرى
519	خزينة خصوم
	أموال الخزينة
	مجموع الخصوم الجارية
	المجموع العام للخصوم

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 126، 127.

ثالثاً: الميزانية المختصرة وتمثيلها

1- تعريف الميزانية المختصرة:

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم، والسيولة للأصول ويراعى في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتفيد هذه المجاميع في عملية التحليل المالي، ويمكن التعبير عنها بنسب مئوية.¹

2- تمثيل لعناصر الميزانية المختصرة:

وتوضح مختلف عناصر الميزانية المختصرة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: الميزانية المالية المختصرة

الخصوم	الأصول
أموال دائمة.	أصول ثابتة
أموال خاصة.	
ديون طويلة الأجل.	أصول متداولة
ديون قصيرة الأجل.	مخزونات.
	قيم محققة.
	قيم جاهزة.
مجموع الخصوم	مجموع الأصول

المصدر: تم إعدادها من طرف الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

¹ناصر دادى عدون ، مرجع سابق، ص 40

المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

1) مفهوم قائمة الدخل:

1-1) تعريف قائمة الدخل: تمثل قائمة الدخل أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية، وذلك بالاعتماد على جانب الأعباء والمنتجات للوصول إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة من ربح أو خسارة.¹

1-2) أهداف جدول حسابات النتائج:

يلخص في جدول حسابات النتائج الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، النتيجة الإجمالية، ونتيجة السنة المالية، وهذا التصنيف للنتائج يسمح للمؤسسة:
التمييز بين النشاط التجاري والنشاط الإنتاجي.

- التمييز بين النتيجة العادية التي تنبثق من النشاط العادي، وتلك التي لا ترتبط بالاستغلال العادي.
- مقارنة مستوى المؤسسة مع مستوى المؤسسات الأخرى المنتمية لنفس النشاط عن طريق مفهوم القيمة المضافة.

- استعمال بعض النتائج في التقييم الاقتصادي الوطني عن طريق المحاسبة الوطنية

ثانيا: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون جدول حسابات النتائج من الحسابات (6-7-8) فقد خصص القسم السادس للتكاليف والقسم السابع للإيرادات، والقسم الثامن للنواتج:

1- الأعباء: وتتكون من مجموعة المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة، والمتمثلة في استعمال البضائع والمواد الأولية واللوازم، وكل السلع والخدمات المستعملة في دورة الاستغلال، والمصاريف المرتبطة بهذه الدورة مثل الضرائب والرسوم ومصاريف العمال والمصاريف المالية وكذلك المصاريف المخصصة للاهتلاكات والمؤنات والأعباء الضريبية.²

¹قاسم محسن الحبيطي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة صنعاء، 2013، ص11

²خالص صافي خالص، مرجع سابق، ص176

2-الإيرادات: وتمثل في إيرادات المبيعات والمتأتية من بيع السلع، ويعبر عنها بصافي المبيعات ويمكن الوصول إلى رقم صافي المبيعات من خلال ضرب الكمية المباعة في أسعار البيع، وتشمل الإيرادات أيضا الإنتاج المخزن والخدمات المقدمة، والنواتج خارج الاستغلال.¹

3-النتائج: وتشمل النتائج الوسيطة والتي يتم حسابها بتطبيق العلاقات بين الإيرادات والتكاليف، إلى أن تصل إلى النتيجة الصافية.

وفيما يلي شكل جدول حسابات النتائج

الجدول رقم(4):جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة			
5-النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية			

¹ محمود الخلايلة، مرجع سابق ، ص17

			مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية- منتوجات العناصر غير عادية- أعباء
			9- النتيجة الغير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص121.

المبحث الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل مختلف معطيات الأداء المالي للمؤسسة والمجسد في القوائم المالية، حيث سنتعرف على أهم مؤشرات هذا التحليل المتمثلة في النسب المالية، ومؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

أولاً: مفهوم النسب المالية

1- تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها العلاقة التي تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين. فحافة مجمل الربح مثلاً تمثل العلاقة بين بندين يتواجد كل منها على قائمة الدخل، وهذان البنودان هما مجمل الربح، وصافي المبيعات.¹

وتعرف أيضاً النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصيتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معاً، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدى.²

2- أهم الخصائص التي تميز النسب المالية:

والنسب المالية الجيدة هي التي تتسم بالخصائص التالية:

- سهولة استخراج بنودها.
- ذات دلالة واضحة.
- يسهل قرائتها وتفسيرها.
- تساعد في الحكم على وضعية المشروع أو في اتخاذ القرارات .
- أن يكون لها علاقة وطيدة مع الغرض الذي احتسبت من أجله.³

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص31

² مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2011، ص311

³ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 311، 312

3-أسس التحليل المالي بالنسب:

- هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل أخذها بعين الاعتبار عند العمل استخدام النسب وتمثل فيما يلي:
- تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح: أي لا بد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله .
 - تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل: يجب على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة.
 - وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة: يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة، وذلك بمقارنتها مع النسب المعيارية الموضوعية.¹
 - يجب أن يتم بناء وإعداد النسب المالية بالشكل الذي يجعلها تفيد في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.
 - التفسير السليم للنسب المالية: ويتم التفسير الجيد للنسب المالية على أساس تصنيف بنود القوائم المالية إلى أرقام جيدة وأرقام سيئة وقد صنفت ضمن الجيد الموجودات والعائدات، في حين صنفت التفسير السيئ الديون والمصروفات.²

4-أهمية النسب المالية:

- تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية:
- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية.
 - قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
 - توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.
 - قياس الفعالية الكلية للشركة ومستوى أدائها .
 - قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية³

ثانياً: أنواع النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسية وهي:

¹اليامين سعادة، مرجع سابق ص40.

²مفلح محمد عقل، مرجع سابق ص306، 307

³..محمد محمود الخطيب ، مرجع سابق، ص54، 55

- نسب السيولة.
- نسب النشاط.
- نسب الربحية.
- نسب المديونية.

1- نسب السيولة:

تفيد نسب السيولة في التعرف على مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل والتي تستحق الدفع خلال العام القادم، ولاشك أن تحليل سيولة المشروع بدقة يحتاج إلى إعداد موازنات نقدية للمشروع تبين الفائض أو العجز النقدي بشكل دقيق إلا أن نسب السيولة تساعد بحد كبير في تحديد مدى كفاءة المشروع في مواجهة التزاماته قصيرة الأجل.¹

ومن أهم نسب السيولة نذكر:

1-1) نسبة التداول:

تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض. وتحسب باستخدام بيانات قائمة المركز المالي وفقا للعلاقة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض.²

1-2) نسبة السيولة السريعة:

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد وتعتبر مقياسا أكثر تحفظا ودقة للسيولة من نسبة التداول، وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

¹ حسين عطا غنيم ، دراسات في التمويل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص117.

² علي عباس ، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان ، 2002 ، ص105.

نسبة السيولة السريعة=الأصول المتداولة-البضاعة-المصروفات المدفوعة مسبقاً/الخصوم المتداولة وتم استثناء عنصر البضاعة في هذه النسبة لأنه من أهم أسباب فشل نسبة التداول كمؤشر دقيق للسيولة لكونه لأكثر عناصر الموجودات احتمالاً للانخفاض في قيمته، ويتطلب وقتاً لتحويله إلى نقد سائل، لذا هدفت هذه النسبة إلى تحييد هذا العنصر للوصول إلى مؤشر أفضل للسيولة بالاعتصار على استعمال العناصر ذات السيولة العالية مثل النقد وشبه النقد وحسابات المدينين بمختلف أنواعها. وتعتبر هذه النسبة تدقيقاً في نسبة التداول لأنها تقيس على مدى قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها القصيرة الأجل من النقد والأوراق المالية إلى حد ما، لذا فإن أهمية هذه النسبة تعتمد على حد بعيد على نوعية الديون.¹

1-3) نسبة النقدية:

تقوم هذه النسبة باستبعاد رقم المدينين من بسط النسبة، وتركز هذه النسبة على العلاقة بين النقدية والأوراق المالية والالتزامات المتداولة وتكون النسبة كالتالي:

$$\text{نسبة النقدية} = \text{النقدية} + \text{الأوراق المالية} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

وتعتبر هذه النسبة أكثر تحفظاً من النسب السابقة وتعبر عن القدرة الفورية للشركة على سداد التزاماتها، وهنا نعرف أن النقدية أصل عقيم لأنها لا تحقق إيرادات لذلك يجب الاحتفاظ بأقل قدر منه، وإذا وجد فائض في النقدية عن حاجة المنشأة فإنه يجب استثماره في أوجه استثمار مأمونة على أن يتم تصفيته إذا دعت الحاجة إلى ذلك.²

1-4) نسبة صافي رأس مال العامل:

تبين هذه النسبة مقدار الزيادة في الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ويساعد في قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة الديون قصيرة الأجل وهو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول حيث يبين لنا بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، ويحسب على النحو التالي:

$$\text{صافي رأس مال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}.$$
³

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 312-313.

² محمد تيسير الرجبي، مرجع سابق، ص 161.

³ م. حسنين حميد العبيدي و م. نور عبد الرزاق مجلة التراث الجامعة، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية، العدد التاسع عشر، كلية التراث الجامعة، قسم المحاسبة، ص 116.

2-نسب النشاط:

تفيد نسب النشاط في الحكم على مدى كفاءة المشروع في استثمار أمواله وهل تساهم هذه الأموال بشكل فعال في توليد المبيعات الكافية، أم أن هناك زيادة أو نقص في هذه الاستثمارات عما يجب، الأمر الذي يؤثر على كفاءة المشروع في توليد المبيعات اللازمة، وهو ما يفيد أيضا في الحكم على درجة مخاطر التشغيل.¹

وتشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام إدارة أصولها في تحقيق المبيعات، وتصمم هذه النسب عادة لتحديد عما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي وذلك في ضوء مستوى المبيعات المخططة، فإذا أعطت المؤشرات انطبعا راسخا بأن المؤسسة أفرطت في الاستثمار في الأصول الثابتة، فإن تكلفة رأس المال ستكون مرتفعة، وتتخفف من ثم أرباح المؤسسة وقد تحقق خسائر، وإذا لم تكن استثمارات المؤسسة في الأصول كافية فمن المحتمل أن تفقد المؤسسة فرصا لتحقيق مبيعات مربحة، وأهمها:

2-1) معدل دوران إجمالي الأصول:

يتم احتساب هذا المعدل بقسمة قيمة المبيعات على الإجمالي لأصول المؤسسة، ويقاس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة. ويحسب على النحو التالي:

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات / إجمالي الأصول.

2-2) معدل دوران الأصول الثابتة:

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة وذلك بهدف زيادة دورة المبيعات، وتمثل نسبة المبيعات إلى صافي الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة.

2-3) معدل دوران الأصول المتداولة:

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد رقم الأعمال، فكلما ازدادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، ويحسب:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة.²

¹ حسين عطا غنيم، مرجع سابق، ص 117.

² عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي. الإسكندرية، 2006، ص 95-97.

4-2) معدل دوران المخزون:

تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال وتحسب كما يلي:

أ/ -في المؤسسات التجارية:

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون .

ب/ -في المؤسسات الإنتاجية: أما في المؤسسات الصناعية يحسب كما يلي:

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون.¹

5-2) معدل دوران الذمم المدينة:

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة إدارة الشركة في تحصيل ديونها بعدد المرات خلال فترة زمنية معينة، فكلما ارتفع المعدل عن السنوات السابقة أو عن الشركات المماثلة فهو يشير إلى تحسن إدارة الشركة في تحصيل ديونها. بن مالك عمار، مرجع سابق ص 135.

معدل دوران الذمم المدينة = المبيعات / (العملاء + أوراق القبض).

ولكي تحكم الشركة على كفاءة إدارتها في تحصيل ديونها بعدد المرات خلال فترة زمنية، تلجأ الشركة إلى استخدام فترة تحصيل الذمم المدينة بهدف إعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تحصيل ديونها، حيث غالبا ما يتم مقارنة شروط الشركة في البيع وبين فترة التحصيل وتحسب فترة التحصيل للذمم المدينة كالآتي:

فترة تحصيل الذمم المدينة = 360 / معدل دوران الحسابات المدينة.

6-2) معدل دوران الذمم الدائنة:

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات / متوسط الذمم الدائنة

ويساعد معدل دوران الذمم الدائنة في احتساب فترة دفع الذمم الدائنة بأيام، وتسمى أيضا بفترة الائتمان لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تسديد ديونها، وتحسب فترة تسديد الذمم الدائنة كالآتي:

¹ بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص 86.

فترة تسديد الذمم الدائنة = $360 /$ معدل دوران الذمم¹

3-نسب الربحية:

أما نسب الربحية فتبين لنا مدى نجاح المشروع في تحقيق الأرباح المطلوبة، ونظرا لاهتمام الكثير من المستثمرين على شراء أو بيع أسهم الشركة لذا فان نسب القيمة السوقية تفيد في تحديد موقف سهم الشركة في السوق وما إذا كان من المربح اقتناء أو بيع هذا السهم وذلك في ضوء الأداء المالي للشركة ومن أهم هذه النسب ما يلي: د.حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، مرجع سابق، ص 117-118.

3-1)نسبة ربحية المبيعات:

وتتضمن هذه النسبة ثلاث مقاييس أساسية لبيان العلاقة بين المبيعات والربحية: مجمل الربح، صافي الربح التشغيلي، وصافي الربح، أما مجمل الربح فهو مؤشر غير مقبول نظرا لأنه لا يتضمن تكاليف التشغيل والتي تعتبر مؤشرا مهما على كفاءة المؤسسة في الرقابة على التكاليف، ولذلك فإننا نكتفي في هذه الحالة على صافي الربح التشغيلي أو صافي الربح لحساب هذه النسبة:

أ/- هامش الربح التشغيلي: ويحسب بالعلاقة التالية

هامش الربح التشغيلي = صافي الربح التشغيلي / المبيعات.

وتبين لنا هذه النسبة ربحية المبيعات التشغيلية ويعتبر مقياسا أفضل لربحية المبيعات، لأن هذا الربح يستثنى تكاليف التمويل من الحساب.

ب/- هامش صافي الربح: ويحسب كما يلي

هامش صافي الربح = صافي الربح / المبيعات.

وبالمقارنة مع صافي الربح التشغيلي فان صافي الربح يتأثر بأسلوب تمويل المؤسسة كما أنه يتأثر بقرارات تشغيلية، فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على القروض في التمويل.²

3-2) نسبة صافي العائد على إجمالي الموجودات:

وتقيس مدى استخدام الوحدة الاقتصادية للموجودات للحصول على الربحية وتحسب بالعلاقة الآتية:

نسبة العائد على إجمالي الموجودات = صافي الربح / إجمالي الموجودات * 100

3-3) نسبة العائد على حقوق الملكية:

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 64-65.

² عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص 99-100

وتقيس هذه النسبة مدى استخدام كل دينار واحد في تحقيق الأرباح للمساهمين، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على زيادة العائد المتوقع للمساهمين، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح/حقوق الملكية}^1}{100}$$

4-نسب المرودية:

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب نجد:

4-1) المردودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية/الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة لذلك.

4-2) المردودية الاقتصادية: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

4-3) المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية): تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

4-4) مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي): تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة لذلك فهي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية فهي توضح الربحية التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض إعادة البيع، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية النشاط} = \frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة لكي تعبر على مدى كفاءة النشاط في استغلال الربحية التجارية للمؤسسة.

4-5) نسبة ربحية الاستغلال: تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، وتحسب بالعلاقة التالية:

¹مجلة كلية التراث الجامعة، مرجع سابق ، ص 119.

نسبة ربحية الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الضريبة.

(4-6) نسبة التكامل العمودي (نسبة القيمة المضافة): تستعمل هذه النسبة لقياس مردودية المؤسسات

الإنتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الاعتبار معطيات عوائد الإنتاج وتكاليفه، وتحسب كآآتي:

نسبة التكامل العمودي = القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الضريبة.¹

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

تعد التوازنات من المؤشرات الهامة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، ويعرف التوازن المالي بأنه الحالة التي يكون فيها رصيد النقدية موجبا بعد سداد كافة الديون القصيرة الأجل، وهي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل لمعرفة الحالة المالية ومن أهم هذه المؤشرات:

أولاً: رأس المال العامل (FRNG)

1- مفهوم رأس المال العامل:

يعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي، في الأجل الطويل وهناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة، ويظهر رأس مال العامل مقدار تحنات به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات، أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتحول إلى أصول ثابتة، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالاً دائمة لتغطيتها.²

ويتم حسابه إما من أعلى الميزانية أو من أسفل الميزانية كذلك:

من أعلى الميزانية: رأس مال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة.

من أسفل الميزانية: رأس مال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل³

2- أنواع رأس مال عامل:

هناك عدة أنواع من رأس المال العامل، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1-2) رأس المال العامل الخاص:

وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، وبحسب العلاقة التالية:

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

¹ حمزة محمد الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبأ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 198-199.

² شباح نعيمة، مرجع سابق، ص 70.

³ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 39.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

2-2) رأس المال العامل الإجمالي:

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة. ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - مجموع الأصول الثابتة.

الهدف من دراسة رأس مال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة.

2-3) رأس مال العامل الأجنبي(الخارجي)

هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس مال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

الهدف من دراسة رأس مال العامل الأجنبي تحديد مدى التزام المؤسسة بعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها .

3- التفسير المالي رأس مال العامل من خلال النتائج:

3-1) رأس مال العامل موجب: في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة، وهذه الوضعية يمكن وصفها بأنها ملائمة بالنسبة المقدرة على السداد، لأن المؤسسة يمكن أن تواجه في أي وقت الدفع لتسديد ديونها .

3-2) رأس المال العامل المعدوم: يمكن القول أن رأس مال العامل المعدوم يستعمل في بعض حالات التسيير المالي للمؤسسة ويكون هذا عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاقات بصفة دقيقة، ويمكن أن تحدث بعض الاضطرابات في التسيير غير متوقعة، وينجم عن ذلك عدة مخاطر في الآجال القصيرة، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

3-3) رأس مال العامل السالب: في هذه الحالة فان السيولة لا تغطي بصفة إجمالية للمستحقات، وهنا المؤسسة سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي، وخاصة بالنسبة للقدرة على الدفع والاستدانة .

ويمكن للمؤسسة التجارية أن تعرف الوضعية المالية التي يكون فيها رأس مال العامل سالب، خاصة في حالة إذا كانت درجة تحول أصولها المتداولة أسرع من درجة استحقاقية ديونها قصيرة الأجل¹

ثانيا: احتياجات رأس مال العامل الإجمالي

احتياجات رأس مال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا تهتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات .المبيعات، المقبوضات والمدفوعات، كما يعتبر احتياجات رأس مال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل الأمتل للبنية المالية للمؤسسة، وينقسم إلى:

***احتياجات رأس مال العامل للاستغلال:** ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس مال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة:

احتياجات رأس مال العامل للاستغلال=الأصول المتداولة للاستغلال-الخصوم المتداولة للاستغلال

***احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال:** وهو الناتج عن نشاط المؤسسة من ديون وذمم خارج الاستغلال أي في الحالات الطارئة والاستثنائية، غير أن هذا النوع من الديون عادة ما تكون نسبته بسيطة في تكوين احتياجات رأس مال العامل، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال=الأصول المتداولة خارج الاستغلال-الخصوم المتداولة

خارج الاستغلال²

ثالثا: الخزينة الصافية

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيات واحتياجات رأس مال العامل .ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة .ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية .فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها.وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية=رأس مال العامل-احتياجات رأس مال العامل .

أو

الخزينة الصافية=الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية+أموال الخزينة أصول-أموال

1.بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص90-91.

2.لزعر محمد سامي.مرجع سابق، ص95.

الخزينة خصوم

ومن خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس مال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية:

الحالة الأولى: الخزينة الصفرية

وهي الحالة المثلى للخزينة حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس مال العامل واحتياجات رأس مال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

الحالة الثانية: الخزينة موجبة

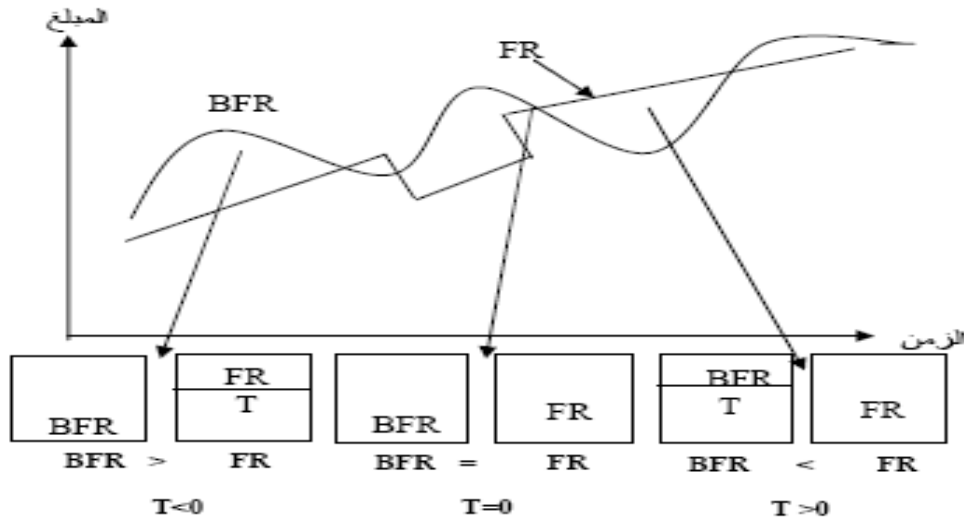
في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة اكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس مال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس مال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة

في هذه الحالة يكون رأس مال العامل أقل من احتياجات رأس مال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.¹

وهذا الشكل يوضح لنا حالات الخزينة الصافية

الشكل رقم (3): حالات تغير الخزينة الصافية



المصدر: اليمين سعادة. استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها. مذكرة مقدمة كجزء من

متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 67.

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 35.

وفي الجدول التالي نقدم التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

جدول رقم 5: جدول الميزانية الوظيفية

موارد	استخدامات
<u>الموارد الدائمة</u> الأصول الجماعية الديون متوسطة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات	<u>الاستخدامات المستقرة</u> الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
<u>موارد الاستغلال</u> مستحقات المورد	<u>استخدامات الاستغلال</u> المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
<u>موارد خارج الاستغلال</u>	<u>استخدامات خارج الاستغلال</u>
موارد أخرى	حقوق أخرى
<u>موارد الخزينة</u> اعتمادات بنكية خارجية (قروض الخزينة)	<u>استخدامات الخزينة</u> متاحات الخزينة
مجموع الموارد	مجموع الاستخدامات

المصدر: الياس بن ساسي، التسيير المالي والإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006، ص140.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى بيان أهم الأدوات والخطوات التي يجب على المحلل المالي استخدامها وإتباعها في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والمتمثلة في التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي، والتحليل بالنسب المالية، والتي يطبقها المحلل المالي على القوائم المالي للمؤسسة المتمثلة في قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج، من أجل الوصول إلى نتائج تفسر الوضعية المالية والمحاسبية التي تمر بها المؤسسة ومقارنتها، من أجل اتخاذ القرار المناسب القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة وذلك انطلاقاً من معطيات الميزانية المالية والوظيفية ثم تحليل هذه النتائج وتفسيرها، لمعرفة المؤسسة مدى قدرتها المالية، والسعي من أجل ضبط مختلف حقوقها والتزاماتها، لذلك تعتبر هذه الأدوات من أهم الأساليب الناجعة التي يعتمد عليها المحلل المالي في دراسته.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية بمديرية توزيع
الكهرباء والغاز سولغاز بسكرة

تمهيد:

تعتبر مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، وبصفة عامة تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج يقوم بترجمة الشكل العام للوضع المالي للمؤسسة، وذلك عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، والتي تلمس جميع جوانب العنصر المالي لدى المؤسسة وتعطي بشكل دقيق جميع تفاصيل الحالة المالية لها، ومن خلال هذا الفصل سنقوم بإسقاط هذه المؤشرات التي تعرفنا عليها على الوضع المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة، وذلك لما تتميز به من مكانة على المستوى الاقتصادي في الولاية والتعرف على مجموعة التغيرات المستمرة التي تحدث لها في العديد من الجوانب وخاصة في يخص المالية.

المبحث الأول: تقديم لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز سولغاز بسكرة

من خلال هذا المبحث سوف نحاول تقديم نبذة تعريفية مختصرة عن المؤسسة قيد دراستنا وهي مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز سولغاز بسكرة وذلك بالاعتماد على مجموعة المعلومات والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الأول: نبذة عن نشأة وتطور شركة توزيع الكهرباء والغاز سولغاز

(1): تعريف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز: سولغاز أو Sonelgaz هي شركة عمومية جزائرية مجال نشاطها نقل الطاقة وتوزيعها، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

(2): تاريخها وتطورها:

تم في سنة 1947 إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا بالحروف الرامزة EGA، التي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقله وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز. وتضم EGA المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع، وهي تنتمي إلى قانون أساسي خاص منها لوبون (LEBON) وشركائه SAE (الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز) .

وبعد الاستقلال تم إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (سولغاز) محل كهرباء وغاز الجزائر

- بموجب المرسوم الرئاسي رقم 195-02 المؤرخ في أول يونيو سنة 2002، المتضمن القانون الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز المسماة -سولغاز - شركة مساهمة- تحولت سولغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى شركة مساهمة تحوز الدولة رأسمالها.
- وهذا الانتقال تمليه ضرورة قيام سولغاز بتكييف نفسها للتلاؤم مع القواعد الجديدة لتسيير القطاع التي أوجبها القانون ولاسيما انفتاح الأعمال والأنشطة وولوج باب المنافسة، وإمكانية اللجوء إلى التساهمية الخاصة. ومن ناحية أخرى فإن هذا القانون الأساسي الجديد يخول المؤسسة استقلالية أكبر ويسمح لها بأن تمارس مسؤولياتها كاملة.
- إن تحديد هدفها الاجتماعي ليفتح لها آفاقا جديدة، فزيادة على أنشطتها المعتادة من إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز، توفرت لسولغاز إمكانية العمل والتدخل في العالوية تجاه قطاع المحروقات والقيام على العموم بممارسة أعمال خارج الجزائر.
- وعلى صعيد تسييرها. يشرف على تسيير سولغاز شركة مساهمة جمعية عامة ومجلس إدارة ويديرها رئيس مدير عام.

3) عملية تشييد سولغاز كمجمع صناعي:

بدأت عملية تحويل سولغاز في جانفي 2004 مع إنشاء ثلاث شركات "مهن قاعدية". وهكذا فإن الوحدات المسؤولة عن إنتاج الكهرباء وونقلها وعن نقل الغاز قد شيدت كفروع تضمن إنجاز هذه النشاطات. ويتعلق الأمر بما يلي:

- الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز GRTG
- في سنة 2005، تم إنشاء فرعين جديدين (المهن المحيطة)، أي:
- الشركة المدنية لطب العمل SMT
- مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز CREDEG.
- خلال هذه السنة ذاتها، عرفت بعض الفروع المحيطة التي أنشئت في 1998 إعادة هيكلة.
- أدمجت الشركات الأربع لصيانة وخدمات السيارات لتكوّن شركة وحيدة هي شركة: صيانة وخدمات السيارات MPV.
- وكذلك الأمر بالنسبة لشركات صيانة المحولات الثلاث التي تم جمعها في شركة وحيدة هي: شركة خدمات المحولات الكهربائية SKMK.
- وهكذا اكتمل شكل قطب فروع (المهن المحيطة) مع الفروع التي كانت موجودة سابقا وهي:
- شركة النقل والشحن الاستثنائي للتجهيزات الصناعية والكهربائية TRANSMEX التي أنشئت في 1993.
- شركة الوقاية والعمل الأمني SPAS التي أنشئت في 1996 والتي تضمن حماية أكثر من 800 موقع لمجمع سولغاز عبر جميع أنحاء التراب الوطني.
- صندوق الخدمات الاجتماعية والثقافية FOSC، وهي شركة مدنية مكلفة بقطاع الخدمات الاجتماعية لفائدة عمال جميع فروع مجمع سولغاز، أنشئت في 1997.
- نزل المزارعين HMP، الذي تم اقتناؤه في 1997
- شركة صيانة التجهيزات الصناعية MEI، أنشئت في 1998.
- وكذا الشركة الجزائرية لتقنيات الإعلام SAT Info، أنشئت بدورها في 1998

- وأخيرا، إنشاء المتجر الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي CAMEG، في 2003، وهو فرع مهمته الرئيسية تسويق العتاد الكهربائي والغازي عبر شبكة توزيع تغطي مجموع أنحاء التراب الوطني.

-في 2006، تم إنشاء خمس شركات "مهن قاعدية" أخرى. فرع أول:

- مسير منظومة الكهرباء OS، مكلف بإدارة نظام إنتاج/نقل الكهرباء.

كما تم إنشاء أربعة فروع تضمن مهنة توزيع الكهرباء والغاز، هي:

- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الجزائر SDA
- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الوسط SDC
- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الشرق SDE
- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الغرب SDO

-تضاف هذه الشركات الخمس لكل من الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، والشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE، والشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز GRTG، لتكون قطب (المهن القاعدية). يتضمن هذا القطب الأخير كذلك:

- شركة كهرباء ترقية SKT
- شركة كهرباء كدية الدروش SKD
- شركة كهرباء البروقية SKB
- شركة كهرباء سكيكدة SKS

هذه الشركات الأربع هي محطات إنتاج الكهرباء أنشئت بمساهمة سوناطراك.

خلال هذه السنة ذاتها، 2006، وفي سياق دعم تنظيم سولغاز على شكل مجمع وإنجاز برنامج تطوير هام للمجمع، عادت مؤسسات الأشغال الخمس، وهي:

- شركة أشغال الكهرباء KAHRIF
- شركة الأشغال والتركيب الكهربائي KAHRAKIB
- شركة إنجاز القنوات KANAGHAZ
- شركة إنجاز المنشآت الأساسية INERGA.
- شركة التركيبي الصناعي ETTERKIB.

إلى أحضان مجمع سولغاز، بقرار للسلطات العمومية، بعد أن كانت عبارة عن هياكل إنجاز مندمجة في المؤسسة، ثم رقيت إلى مؤسسات مستقلة على ضوء إعادة الهيكلة التي تمت في 1983. في جانفي 2007، جاء دور مراكز الانتقاء والتكوين التابعة لسولغاز لترقى إلى فرع هو: معهد التكوين في الكهرباء والغاز IFEG. وتم توقيع إنهاء عملية إعادة هيكلة مجمع سولغاز مع إنشاء شركة هندسة الكهرباء والغاز CEEG في شهر جانفي 2009، الأمر الذي جعل عدد فروع قطب "الأشغال" يبلغ ستة فروع. في هذا التاريخ ذاته، تم إنشاء شركتين أخريين، هما: الجزائرية لتكنولوجيا الإعلام ELIT وشركة الممتلكات العقارية للصناعات الكهربائية والغازية SOPIEG.

أصبحت سولغاز اليوم مجمعا صناعيا يتكون من 39 شركة، منها ست شركات مساهمة مباشرة هي:

- الشركة الجزائرية للطاقة AEC.
- الشركة الجزائرية للطاقة والاتصالات AETC.
- الطاقة الجديدة الجزائر NEAL.
- شركة الخدمات الهندسية الجزائرية ALGESCO.
- الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والإنجاز SAFIR.
- شركة كهرباء حجرة النوس SKH.

هذا، دون حساب المساهمات غير المباشرة مثل (كهرباء)، وأخذ مساهمة من خلال فرع AEC. وقد

التحق فرع أخير بالمجمع في جوان 2009، هو (إنارة الرويبة).

وتتمثل مهمة شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط SDC فيما يلي:

إستغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز

تطوير شبكات الكهرباء والغاز بحيث يسمح بربط زين جدد بها .

تسويق الكهرباء والغاز

ضمن ظروف أفضل من حيث السلامة ونوعية الخدمة وبكلفة أقل

تغطي سولغاز التوزيع الوسط مناطق البلدية، البويرة، المدية، تيزي وزو، الجلفة، ورقلة، بسكرة ، الواد،

الأغواط، غرداية، إليزي وتمنراست.

أنشئت في يناير 2006 ، وتتوفر لها شبكة كهرباء طولها 54.394 كلم في الجهد المنخفض والمتوسط

(MT/BT)وشبكة غاز طولها 7.102 كلم في الضغط المتوسط و المنخفض (BP/MP))

تتولى تسيير 1.290.058 زبونا (الجهد المتوسط والجهد المنخفض) (بالنسبة للكهرباء) و 389.410 زبونا (الضغط المنخفض والضغط المتوسط) (بالنسبة للغاز).

تتألف شبكتها التجارية من 42 وكالة

تستخدم سولغاز التوزيع الوسط 3211 عوناً

حققت رقم أعمال قدره 16.242 دج في سنة 2006

تنفذ سولغاز التوزيع الوسط برنامج استثمار لتحقيق هدفين اثنين:

• تطوير شبكاتها وتلبية الطلب

• تحديث نمط استغلالها وتسييرها. وفي هذا الإطار، فإن مركز التحكم الوطني (BCC) يشكل مشروعاً

مهيكلاً من أجل إدارة الشبكات وتحسين نوعية الخدمة.

تخضع الوظيفة التجارية لبرنامج استثنائي في مجال توظيف وتكوين الموارد البشرية.

أما موضوع دراستنا سيكون مديرية توزيع الكهرباء والغاز بسكرة ويمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي

لهذه المديرية.

المطلب الثاني: -الهيكل التنظيمي لمديرية سولغاز الجهوية للتوزيع - بسكرة:

(1) مدير التوزيع:

يمثل قمة الهرم بالمؤسسة، مكلف في حدود معينة بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية، وإيصالها

إلى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف ذات النوعية الجدية، الاستمرارية في التقديم، والسعر المناسب.

(2) الأمانة العامة

(3) المكلف بالاتصال: يقوم بالعديد من المهام نذكر منها ما يلي، ويكون التفصيل أكثر لاحقاً:

- تحضير وتنظيم المعلومات الموجهة إلى الجمهور والزبائن باستعمال كل الوسائل المتاحة .

- المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية .

- اقتراح مواضيع الإشهار وإعلام الزبائن حسب الطبيعة المحلية .

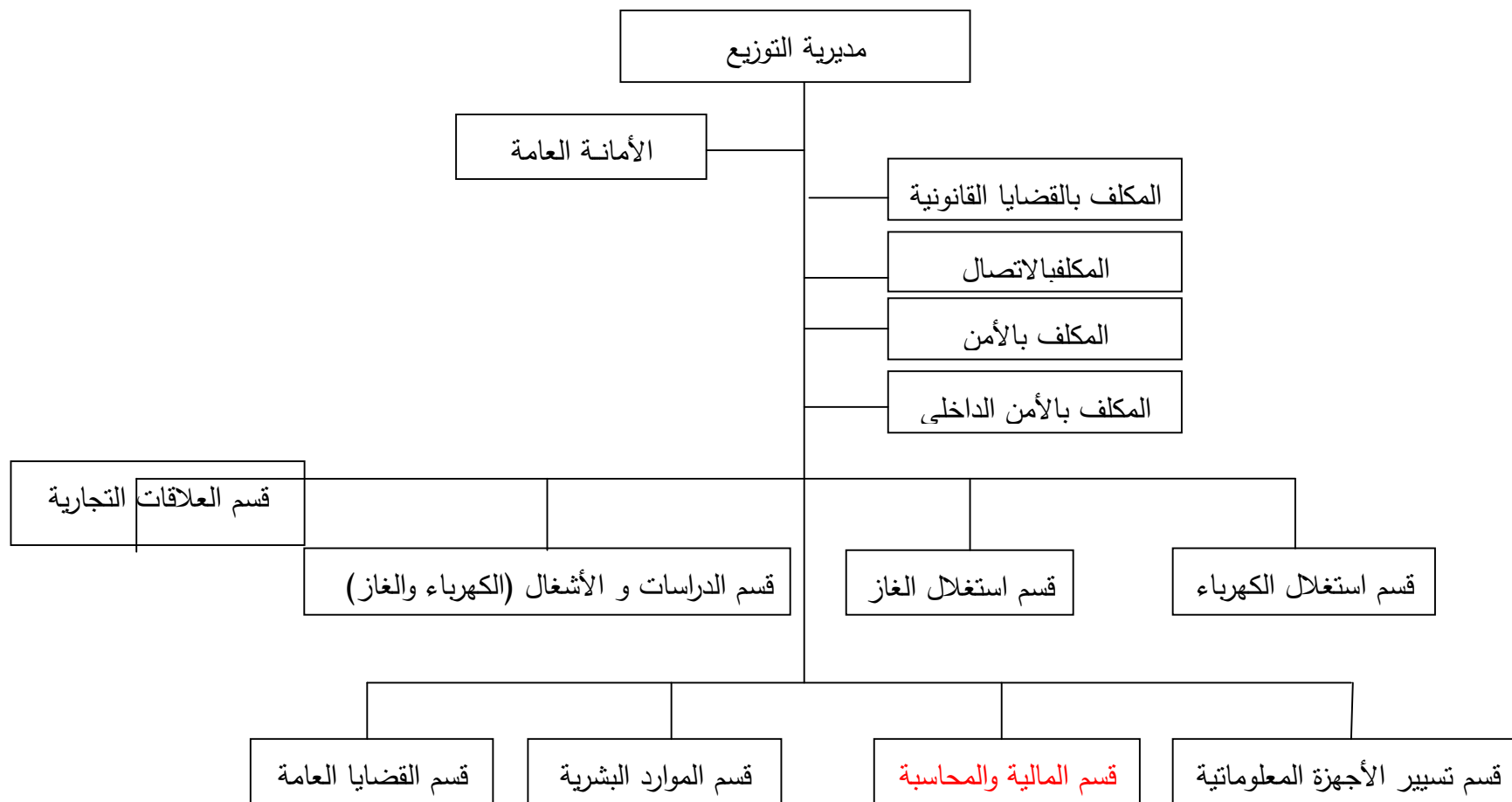
- ربط علاقات وثيقة مع كل أنواع وسائل الاتصال.

(4) المكلف بالقضايا القانونية:

- يعد الممثل القانوني للشركة في المحكمة، المجلس القضائي.. الخ

- يتابع تنفيذ القرارات القانونية

- يتكفل بكل القضايا القانونية: كرفع دعوى حول التعدي على ممتلكات سولغاز أو الشكاوي ورفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبائن.
 - يساعد كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني (رفع دعوى قضائية) .
 - تنظيم المعلومات القانونية وتقديمها وقت الضرورة .
- (5) المكلف بالأمن والوقاية:** يقوم بالمهام التالية:
- إعداد مخطط للزيارات المبرمجة للنشاطات التحسيسية .
- والشكل الآتي يترجم لنا مكونات الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز سولغاز بسكرة:



الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بسكرة

- تحضير اجتماعات لجنة النظافة والأمن على مستوى المديرية CHS
- السهر على تطبيق كل الإجراءات الوقائية في مجال النظافة والأمن.
- إعداد الإحصائيات حول حوادث الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية .

6)المكلف بالأمن الداخلي: يقوم بـ:

- المتابعة الميدانية لكل المقاييس الأمنية داخل المديرية (الحراس ،الجدران ..).
- تقرير دوري إلى المسؤولين حول الوضعية الأمنية للمديرية ومختلف وكالاتها.
- إعداد تقرير فوري بعد حدوث أي طارئ مباشر .
- إعداد مخطط الأمن الداخلي (سري جدا) بالتعاون مع المصالح الأمنية للولاية.

***أقسام المديرية سولغاز الجهوية للتوزيع:**

1/قسم استغلال الشبكات الكهربائية والغازية: Exploitation Elec et GAZ

يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهربائية والغازية ،الصيانة ،تطوير الشبكتين السابقتين،القيام بالأشغال تحن التوتر TST (الكهرباء)

2/قسم الدراسات والأشغال (الكهرباء والغاز) Etude d'Exécution et TravauxElec et GAZ

اغلب مهامه بالميدان ، له 3 مصالح:

- 1- مصلحة الدراسات والأشغال: تقوم بكل ما يتعلق بالدراسة (الموقع ،المخططات ..).
- 2- مصلحة السوق والبرمجة:إنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر ،البناء ،استقبال مخطط التشفير الخاص بمقدار الأشغال المرسل من مصلحة الدراسات ،وغيرها من مهام تخص السوق والبرمجة.

3- مصلحة تسيير الاستثمار:

- تسيير القروض الخاصة بأمر الدفع ،متابعة تنفيذها
- استقبال وإجراء الأمر بالدفع لكل فواتير المؤسسات المنفذة للمشاريع .
- إنشاء عناصر الإحصاء الخاصة بتحقيق المشاريع (الفيزيائية و المالية)
- فتح وإغلاق رخص البرامج.

3/قسم العلاقات التجارية: Division Relation Commerciales

له خمس وكالات تجارية: Biskra 1،Biskra 2 ، طولقة ،سيدي عقبة ، أولاد جلال ،به مصلحتين:

1- مصلحة التقني التجاري: وهي مصلحة مسؤولة على متابعة طلبات الزبون MT/MP (نوي التوتر المتوسط ذو الضغط المتوسط) ومختلف الوثائق الخاصة بإيصالات جديدة لزبون جديد أو إحداث تغييرات على مستوى الشبكة، إضافة إلى فترة كل الأشغال الخاصة بطلب الزبون الجديد أو زبون مشترك.

2- مصلحة الزبائن: تهتم بكل أمور الزبائن وملفاتهم (فترة، تحصيل الديون ...)

4/قسم تسيير الأجهزة المعلوماتية: **Gestion des Systèmes Informatiques**

يقوم بـ:

- تسيير وصيانة العتاد المعلوماتي على مستوى المديرية والمصالح التقنية لها .

- تطوير تطبيقات المعلوماتية، طبع الفواتير الكهربائية.

- تحليل إحصائيات المشتريات والمبيعات .

5/ قسم المالية والمحاسبة: يقوم بعدة مهام أهمها:

- تحضير الميزانية

- إعداد الجداول البيانية لحصيلة الأنشطة للمديرية

- ضمان مراقبة ومحاسبة كل العمليات المالية

- تسيير الحسابات البنكية والبريدية للمديرية .. الخ

6/ قسم الموارد البشرية: **Ressources Humaines**

يهتم بـ:

- توزيع الإطارات بالمؤسسة

- تسيير الموارد البشرية (دخول موظفين جدد، الحضور، الغياب، التكوين، التريصات (داخلية أو خارجية، العطل

، الأجر ...)

7/قسم الوسائل العامة: **Affaire Générales**

- تسيير الوسائل المادية

- مراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات

- تسيير بريد المديرية

- السهر على تسيير الممتلكات المتنقلة

- تموين مختلف المصالح

- الاهتمام بالمشتريات

- تنظيم حضيرة السيارات (تأمين، المتابعة، الوقود).

بالرغم من أن موضوع الدراسة الميدانية هو مؤسسة سولغاز ولكن الملاحظ أنه لحد الآن لم يعمم تطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد على جميع فروع مؤسسة سولغاز التي من بينها المؤسسة موضوع الدراسة وهي مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة.

ومن هذا سنقدم حوصلة عن كيفية إقفال السنة المالية في مديرية بسكرة 2010 وما الجداول المحاسبية المستخدمة هذا فيما يخص المخطط الوطني المحاسبي، وما يقابلها بالنظام المالي والمحاسبي الجديد ولكن بالنسبة لمديرية التوزيع الوسط البلدية SDC التي تنتمي إليها مديرية بسكرة.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لوحدة سولغاز انطلاقا من القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية للمؤسسة هي الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ومن خلال ما درسنا سابقا في الجانب النظري سوف نحاول في هذا المبحث تجسيد أهم ما درسناه تطبيقيا من أدوات التحليل المالي على الوثائق المالية لشركة سولغاز.

المطلب الأول: عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة للسنوات 2014-2015-2016.

1- عرض الميزانية الخاصة بالمؤسسة للسنوات 2014 - 2015 - 2016

الجدول رقم 6: يوضح ميزانية الأصول للسنوات 2014-2015-2016

البيان	2014	2015	2016
الأصول غير الجارية			
تثبيات عينية			
أراضي	1423035924	1423035924	1423035924
تجهيزات	544731714	1095971400	1095971400
مباني	14398730643	13942426377	13486122112
منشآت تقنية معدات وأدوات	883285407114	1242115452305	1547063109647
تثبيات عينية أخرى	194026662047	196072162969	340237032883
تثبيات جاري انجازها	755280325857	738818498880	629022832173
تثبيات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة	/	/	/

/	/	/	مساهمات أخرى وحسابات دائنة
/	/	/	ملحقة بها
143330265	143330265	143330265	سندات أخرى
			قروض وأصول مالية أخرى غير
			جارية
2531874576281	2193036829215	1849102223564	مجموع الأصول الغير الجارية
			أصول جارية
301059148624	155979453858	155276296642	زيائن
79004763	78414000	21468000	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
155560837372	122072098839	114075940732	المدينون الآخرون
16259036224	21175659409	30161780010	ضرائب
00	00	00	أصول جارية أخرى
/	/	/	الأصول الموظفة والأصول
526211842507	88112235891	46612664309	المالية الجارية
			خزينة الأصول
526211842507	387417866497	346148149693	مجموع الأصول الجارية
3058086418788	2580454695712	2195250373257	المجموع العام للأصول

جدول رقم 7: الميزانية المالية جانب الخصوم

2016	2015	2014	البيان
			-الأموال الخاصة
/	/	/	رأس المال غير المكتتب
/	/	/	علاوات واحتياطات
24957534218	24957534218	24957534218	فارق إعادة التقييم
00	00	00	النتيجة الصافية
14049486294	3797358549	3797358549	رؤوس أموال أخرى

1961566168145	1676872588465	1484962048668	ترحيل من جديد
2000573188657	1705627481232	1513716941435	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
24101495403	12254324526	11321117979	الخصوم غير الجارية
/	/	/	القروض والديون المالية
594309943123	585968460318	512125791290	ديون أخرى غير جارية
618411438526	59822784844	523446909269	مجموع الخصوم غير الجارية
340622518205	243773706604	128939825109	الخصوم الجارية
7064982609	3655700540	34343759059	الموردون والحسابات الملحقة
91414290791	29175022492	25712321485	الضرائب
00	00	00	ديون أخرى
439101791605	276604429636	158086522553	مجموع الخصوم الجارية
3058086418788	2580454695712	2195250373212	المجموع العام للخصوم

ومن خلال الجدولين السابقين للميزانية نستنتج شكل الميزانية المالية المختصرة كآتي:

جدول رقم 8: الميزانية المختصرة جانب الأصول

2016		2015		2014		البيان
نسبة	مبالغ	نسبة	مبالغ	نسبة	المبالغ	الأصول
0.83	2531874576281	85,0	219303682921 5	0.84	1849102223564	الأصول غير جارية
0.17	526211842507	0.15	387417866497	0.16	346148149693	أصول جارية
1	3058086418788	1	258045469571 2	1	2195250373257	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

جدول رقم 9: الميزانية المختصرة جانب الخصوم

2016		2015		2014		البيان
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	الخصوم
0,65	200053188657	0,66	170562748123 2	0,69	1513716941435	أموال خاصة
0,20	618411411438526	0,24	598222784844	0,24	523446909269	خصوم غير
0,15	439101791605	0,10	276604429636	0,07	158086522553	جارية خصوم جارية
3058086418788		2580454695712		2195250373273257		المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التحليل: ومن خلال الجدولين السابقين للميزانية نلاحظ ما يلي:

- 1-الأصول الغير الجارية: نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول الغير الجارية تدريجيا عبر السنوات الثلاث ابتداء من 2014 إلى غاية 2016، وهذه الزيادة راجعة إلى الزيادة في المنشآت التقنية والأدوات بقيمة 682772352717، إذ نجد أن المؤسسة قامت بحيازة آلات ووسائل نقل من أجل عملياتها الإنتاجية.
- 2- الأصول الجارية: نلاحظ كذلك وجود زيادة في الأصول الجارية من سنة 2014 إلى 2015 بزيادة تقدر بقيمة 41269716804، ومن 2016 إلى 2016 بقيمة 138793976010 وهذه الزيادة ناتجة عن:
 - زيادة في قيمة الزبائن من سنة 2014 إلى 2015 بقيمة 7031617 ومن 2015 إلى 2016 بقيمة 1450796903، وهذا ما يدل على توسع المؤسسة في خدماتها وعلاقاتها .
 - القيم الجاهزة: نلاحظ أيضا هناك تطور ملحوظ في القيم الجاهزة ابتداء من 2014 إلى 2016 بقيمة 41499571582، ومن 2015 إلى 2016 بقيمة 4380996066، وهذا ما يعبر على أن المؤسسة لديها فائض في السيولة ويؤدي هذا الفائض إلى زيادة في مبيعات المؤسسة .

قيم الاستغلال: نلاحظ أن هناك زيادة في المخزونات من سنة 2014 إلى 2015 بقيمة 569460، ومن سنة 2015 إلى 2016 بقيمة 2066000، ومن هنا نقول أن المؤسسة زادت في مقدور تخزينها وذلك نظرا لتوسع نشاطها الإنتاجي وعلاقتها مع الغير.

3-الأموال الخاصة: نلاحظ هناك زيادة في مجموع رؤوس الأموال الخاصة من سنة 2014 إلى 2015 زادت بقيمة 191910539797، ومن سنة 2015 إلى 2016 زيادة بقيمة 294945707425.

4-الخصوم الغير الجارية: نلاحظ هناك زيادة في الخصوم الغير الجارية سنة 2014 إلى 2015 بقيمة 74775875575، ومن سنة 2015 إلى 2016 زيادة بقيمة 20188653682، وهذا ما يبين أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.

4-الخصوم الجارية: نلاحظ أيضا زيادة في الخصوم الجارية للسنة المالية من 2014 إلى 2015 بقيمة 1185179041 ومن 2015 إلى 2016 زيادة بقيمة 164973620، وسبب هذه الزيادة هو الارتفاع في قيمة بعض العناصر الجارية كالضرائب و الموردون والحسابات الملحقة والديون الأخرى.

المطلب الثاني: تحويل من الميزانية المالي للميزانية الوظيفية

*من خلال ما سبق وحسب منظور التحليل المالي الوظيفي نستنتج شكل الميزانية الوظيفية كالاتي:

جدول رقم 10: الميزانية الوظيفية استخدامات

2016	2015	2014	استخدامات
			استخدامات مستقرة
1423035924	14230359	14230359	أراضي
1095971400	109591400	544731714	تجهيزات
			مباني
23455544339	23455544339	14398730643	منشآت تقنية , وأدوات
2357262974997	1978539568281	883285407114	تثبيات عينية أخرى
429471998006	27293239927	194026662047	تثبيات جاري انجازها
629022832173	738818498880	755280325857	سندات موضوعة موضع معادلة
/	/	/	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة
/	/	/	سندات أخرى
/	/	/	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية

143330265	143330265	143330265	
3441875687104	3015569189016	1849102223564	مجموع الاستخدامات المستقرة
332856835862 78414000 00	187825993173 78414000 00	155276296642 21468000 00	استخدامات الاستغلال زيائن مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ الأصول الموظفة والأصول المالية الجارية
332935249862	187904407173	155297764642	مجموع استخدامات الاستغلال
00 16259036224 00	00 21175659409 00	00 30161780010 00	استخدامات خارج الاستغلال المدينون الآخرون ضرائب أصول جارية أخرى
16259036224	21175659409	30161780010	مجموع استخدامات خارج الاستغلال
53271625359	88162801295	46612664309	استخدامات الخزينة
4000088522059	3435039351107	2195250373257	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

جدول رقم 11: الميزانية الوظيفية موارد

2016	2015	2014	الموارد
			موارد دائمة
00 /	00 /	00 /	رأس مال غير مكتتب علاوات واحتياطات فارق إعادة تقييم
24957534218 00	24957534218 00	24957534218 00	النتيجة الصافية
14049486294	37973658549	37973658549	رؤوس أموال أخرى
1961566168145	1676872588465	1484962048668	ترحيل من جديد

942002103271	854614955395	732894001498	مجموع الاهتلاكات والمؤونات
24101495403	12254324526	11321117979	القروض والديون المالية
594309943123	585968460318	512125791290	مؤونات ومنتجات معينة مسبقا
3777897821454	3192641521471	2804234152202	مجموع الموارد الدائمة
/	/	/	موارد الاستغلال
00	00	00	مجموع موارد الاستغلال
340622518205	243773706604	128939825109	موارد خارج الاستغلال
7064982609	3655700540	3434375959	موردون وحسابات ملحقة
00	00	00	ضرائب
			ديون أخرى
347687500814	247429407144	129283262668	مجموع موارد خارج الاستغلال
00	00	00	موارد الخزينة
4000088522059	3435039351107	2195250373212	مجموع الموارد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثالث: إعداد وتحليل جدول حسابات النتائج.

1- اعداد جدول حسابات النتائج للسنوات 2014-2015-2016

جدول رقم 12: جدول حسابات النتائج

2016	2015	2014	البيان
912902963047	709156779758	647852391638	رقم الأعمال
/	00	/	إعانات الاستغلال
/	00	/	تغير مخزونات منتجات مصنعة
912902963047	709156779758	647852391638	إنتاج السنة المالية
-5169101244	-6028645533	-8671502404	مشتريات مستهلكة
-72577070901	-37691055542	-37101698253	

			خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
-280937675266	-198778873337	-687439172831	استهلاك السنة المالية
-6191127348	-31759723895	-39586781193	القيمة المضافة للاستغلال
-96760919561	-89316394730	-73778537245	أعباء المستخدمين
-16721534674	-12889185670	-11772386217	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
-119673581583	-	-	الفائض الإجمالي للاستغلال
	133965304295	125137704655	
35792583258	22873216542	17293276356	منتجات عملياتية أخرى
-13500000	-9750000	-6400000	أعباء عملياتية أخرى
105020570912	-83940453574	-57604025552	مخصصات اهتلاك ومؤونات
6632804420	9775219856	16115714512	استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
-197714274089	-	-	النتيجة العملياتية
	204139738821	166982689742	
1506354617	-356147584	-214082355	المنتجات مالية
-55611333	-3912735707	-7534125379	الأعباء المالية
1180301376	/	/	الفوائد المستلمة المالية
27041908	-4268882391	-7748207734	النتيجة المالية
-197443832181	-208408622112	-174730897476	النتيجة العادية قبل الضرائب
/	/	/	ضرائب واجب دفعها عن نتائج العادية
/	/	/	ضرائب أخرى عن النتائج
9602220386.42	741805216165	681261382506	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-1157665870823	-950213838277	-855992279982	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-197443832181	-208408622112	-174730897476	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
/	70883000	00	عناصر غير عادية-منتجات

/	-377858000	00	عناصر غير عادية-أعباء
-15432009272	-19179642359	-17643550403	النتيجة الغير عادية
-197443832181	-208715597112	-174730897476	النتيجة الصافية للسنة المالية

2- تحليل جدول حسابات النتائج:

1-2- رقم الأعمال:

جدول رقم 12: رقم الأعمال

(الوحدة: الدينار الجزائري)

2016	2015	2014	البيان
916290296347	709156779758	647852391683	رقم الأعمال
207133516589	61304388120	/	قيمة التغير

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ أن المؤسسة من خلال رقم الأعمال المحقق أنها في تزايد سريع في رقم الأعمال خلال السنوات الثلاث التي نحن قيد دراستها بقيمة 2684379047 دج وهذا يعود إلى ارتفاع الإنتاج والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة بالإضافة إلى التوسع في النشاط .

2-2- تحليل القيمة المضافة للاستغلال:

جدول رقم 13: القيمة المضافة للاستغلال

2016	2015	2014	البيان
-6191127348	-31759723895	-39586781193	القيمة المضافة
25568596547	71346505088	/	قيمة التغير

تمثل القيمة المضافة للاستغلال الصافي الذي تحصله المؤسسة من خلال نشاطها الاستغلالي ،وذلك

بعد طرح استهلاك السنة المالية من إنتاجها.

ومنه ومن خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال في تطور ملحوظ خلال السنوات الثلاث حيث زادت بقيمة ويعود ذلك إلى الزيادة في رقم الأعمال ونقص في استهلاك السنة المالية.

3-2- تحليل الفائض الإجمالي للاستغلال:

جدول رقم 14: الفائض الإجمالي للاستغلال

البيان	2014	2015	2016
فائض إجمالي للاستغلال	-125137704655	-133965304295	-119673581583
قيمة التغيير	/	-8827599640	1491722712

ويعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة حيث نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج بأن هناك انخفاض ما بين السنتين 2014 و 2015 وذلك ناتج عن انخفاض في أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، إذ أن المؤسسة لم تحقق هنا فائض إجمالي عن الاستغلال ولم تحقق فوائض مالية ناتجة عن دورة الاستغلال. ثم ارتفعت ما بين السنتين 2015 و 2016 بقيمة 1491722712.

4-2 النتيجة للاستغلال:

جدول رقم 15: النتيجة للاستغلال.

البيان	2014	2015	2016
النتيجة للاستغلال	-166982689742	-204139738821	-197714274089
قيمة التغيير	/	-37157049079	6425464732

وتعتبر نتيجة الاستغلال عن الفرق بين منتجات الاستغلال ومصاريف الاستغلال، كما أنها تعبر عن الناتج الذي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلالها، ونلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن نتيجة الاستغلال انخفضت ما بين السنتين 2014 و 2015 بقيمة 37157049079 وهذا راجع إلى انخفاض في الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالإضافة إلى انخفاض في استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات وزيادة مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة، لترتفع سنة 2016 بقيمة 6425464732، وهذا راجع إلى الزيادة في إجمالي فائض الاستغلال.

5-2 النتيجة الصافية للسنة المالية:

جدول رقم 16: النتيجة الصافية

البيان	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	-174730897476	-208715597112	-197443832181
قيمة التغيير	/	-33984699636	11271764931

تمثل النتيجة الصافية للسنة المالية حاصل جمع بين نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها والمؤجلة حول النتائج العادية. كما يمكن أن تكون النتيجة الصافية للسنة المالية مساوية للنتيجة الصافية للأنشطة العادية لأن المؤسسة تعتمد على نشاطها العادي في هذه الحالة. ونلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن المؤسسة حققت نتيجة صافية للسنة المالية انخفاض خلال السنتين 2014 إلى 2015، وذلك راجع إلى انخفاض في قيمة النتيجة للاستغلال، بعدها شهدت تطورا ملحوظا خلال السنتين من 2015 إلى 2016 وذلك راجع إلى زيادة النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

المطلب الرابع: دراسة وتحليل التوازنات المالية

1- رأس المال العامل:

1-1 حساب رأس مال العامل الدائم الصافي:

جدول رقم 17: حساب رأس مال العامل الدائم الصافي

البيان	2014	2015	2016
رأس مال العامل من منظور أعلى الميزانية	2037163850704	23038502660762	2618984627183
	-	-	-
	1849102223564	2193036829215	2531874576281
	=	=	=
	188061627140	20845465831547	87110050902
رأس مال العامل من منظور أسفل الميزانية	346148149693	387417866497	526211842507
	-	-	-
	158086522553	276604429636	439101791605
	=	=	=
	188061627140	110813436861	87110050902

- نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي موجبا طيلة سنوات الدراسة في كلا المنظورين من أعلى ومن أسفل الميزانية، وهذا ما يدل على قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الجارية والغير الجارية.

(1-2) حساب رأس مال العامل الخاص

الجدول رقم 18: حساب رأس مال العامل الخاص

البيان	2014	2015	2016
أموال خاصة	1513716941435	1705627481232	2000573188657
-	-	-	-
أصول ثابتة	1849102223564	2193036829215	2531874576281
=	=	=	=
رأس مال العامل الخاص	-335385282129	-487409347983	-531301387624

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات 2014-2015

- من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل سالب خلال ثلاث سنوات من 2014 إلى 2016، أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها انطلاقاً من أموالها الخاصة وبالتالي تلجأ إلى التمويل الخارجي لتغطية أصولها الثابتة.

1-3 حساب رأس المال العامل الأجنبي:

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

الجدول رقم 19: حساب رأس مال العامل الأجنبي

البيان	2014	2015	2016
مجموع الخصوم	2195250373257	2580454695712	3058086418788
-	-	-	-
الأموال الخاصة	1513716941435	1705627481232	2000573188657
=	=	=	=
رأس المال العامل الأجنبي	681533431822	874827214480	1057513230131

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات 2014-2016

- نلاحظ من خلال الجدول أن رأس مال العامل الأجنبي موجب خلال السنوات الثلاث مما يعني اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل لتمويل نشاطها.

- حساب رأس المال العامل الإجمالي:

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الثابتة

جدول رقم 20: رأس مال العامل الإجمالي

البيان	2014	2015	2016
رأس مال العامل الإجمالي (مجموع الأصول المتداولة)	346148149693	387417866497	526211842507

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول تزايد في رأس المال العامل الإجمالي بمقدار 180063692814 عبر ثلاث سنوات، وذلك يعود إلى قدرة المؤسسة على تغطية جميع أصولها المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة.

2- احتياجات في رأس المال العامل

احتياجات رأس مال عامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

جدول رقم 21: احتياجات في رأس مال العامل

البيان	2014	2015	2016
أصول متداولة	346148149693	419500462091	558212834955
قيم جاهزة	46612664309	88162801295	53271625359
خصوم جارية	158086522553	276604429636	439101791605
سلفات مصرفية	00	00	00
احتياجات في رأس المال	141448962831	54733231160	65839417991

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

3- حساب الخزينة:

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

جدول رقم 22: الخزينة الصافية

البيان	2014	2015	2016
قيم جاهزة	46612664309	88112235891	53253815524
-	-	-	-
سلفات مصرفية	00	00	00
=	=	=	=
الخزينة الصافية	46612664309	88112235891	53253815524

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات 2014 إلى 2016

التحليل: نلاحظ أن خزينة المؤسسة كانت موجبة هذا ما يفسر بأن رأس مال العامل غطى تغطية كلية احتياجات المؤسسة من رأس المال العامل، هذا يرجع إلى اتخاذ المؤسسة سياسة مثبتة في تسيير الخزينة وتحسين وضعيتها المالية لغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة.

هذا كله من وفق النظرة الكلاسيكية للتحليل المالي وقد واجهت بعض الانتقادات نظرا لرغبة المحللين الماليين في الحصول على نتائج أكثر دقة، فأجروا بعض الاختلافات على هذه القوانين وذلك وفق المنظور الوظيفي والذي نوضحه كالآتي:

1- حساب رأس مال عامل الصافي الإجمالي:

يمكن حساب رأس مال عامل الصافي الإجمالي وفق طريقتين من أعلى وأسفل الميزانية كما يوضح الجدول التالي:

من أعلى الميزانية يحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال عامل الصافي الإجمالي = موارد دائمة - استخدامات مستقرة

أما من أسفل الميزانية يحسب بالعلاقة التالية = استخدامات جارية - موارد جارية

رأس مال عامل صافي إجمالي:

جدول رقم: 23 رأس مال عامل صافي إجمالي وفق المنظور الوظيفي

البيان	2014	2015	2016
رأس مال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية	955131928638	177072332455	336022134350
رأس مال عامل الصافي الإجمالي من أسفل الميزانية	955131928638	177072332455	336022134350

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

2- احتياجات رأس مال العامل:

جدول رقم 24: احتياجات رأس مال عامل بالمنظور الوظيفي

البيان	2014	2015	2016
احتياجات رأس مال عامل للاستغلال	155297764642	187904407173	332935249862

-			+
331428464590	-226253747735	171878517342	احتياجات رأس مال عامل خارج استغلال
1506785272	-38349340562	327176281984	احتياجات رأس مال عامل

3-الخزينة الصافية:

جدول رقم 25: الخزينة الصافية بالمنظور الوظيفي

2016	2015	2014	العلاقة	البيان
53271625359	88162801295	46612664309	استخدامات الخزينة-موارد الخزينة	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الخامس: التحليل بالنسب المالية:

1-نسب السيولة:

جدول رقم 26: نسب السيولة

2016	2015	2014	العلاقة	النسبة
1.27	2.51	2.45	الأصول لمتداولة/الخصوم المتداولة.	نسب التداول
1.27	1.52	2.19	(الأصول المتداولة- المخزون)/الديون قصيرة الأجل.	نسبة السيولة السريعة
0.12	0.32	0.29	القيم الجاهزة/ قروض قصيرة الأجل.	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

نسبة التداول (السيولة العامة) نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاثة أن سنة 2014 و 2015 كانت عالية بالنسبة لسنة 2016 ،ومن خلال هذا نستنتج أن المؤسسة في وضعية جيدة حيث أن النتيجة المتحصل عليها تعبر على قدرة المؤسسة على السداد ،أي بمعنى وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل.

-السيولة السريعة: نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة في انخفاض تدريجي عبر السنوات الثلاث ،الأمر الذي يشكل خطر على المؤسسة في عدم قدرتها على سداد ديونها في أوقاتها المحددة ،ومن هنا نستنتج أن المؤسسة يجب عليها إعادة النظر في تحصيل مدينيتها ،لأنه من خلال النسب المحسوبة نلاحظ أن المؤسسة مبالغ في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير .

نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة الأكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ،ونلاحظ من خلال الجدول أن النسب في حالة تذبذب حيث قدرت النسبة سنة 2014 بقيمة 0.29 ،لترتفع سنة 2015 بقيمة 0.32، ثم تنخفض سنة 2016 بقيمة 0.12 ،وتشير هذه النسب إلى تذبذب في احتفاظ المؤسسة بقدر معقول من النقدية ،وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة لا تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة خلال السنتين 2014 و 2015 ،أما في سنة 2016 حققت نسبة ضعيفة أي أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية عكس السنتين الصارمتين.

2-نسب النشاط:

جدول رقم 27: نسب النشاط

النسبة	العلاقة	2014	2015	2016
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال/مجموع الأصول	0.30	0.27	0.30
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/الأصول المتداولة	1.87	1.69	1.64
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/الأصول الثابتة	0.35	24.0	0.27

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

-من خلال النتائج نلاحظ بالنسبة لمعدل دوران المخزون المعدلات المتحصل عليها ضعيفة نوعا ما خلال السنوات الثلاث ،ويدل هذا الانخفاض على أن المؤسسة لديها تراجع في أدائها .

بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة نلاحظ أن المعدلات المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث متقاربة نحو بعضها البعض وفي طريقها نحو الانخفاض تدريجيا عبر السنوات الثلاث، ويدل هذا الانخفاض على سوء تسيير المخزون.

بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة نلاحظ هناك تذبذب في المعدلات عبر السنوات الثلاث حيث انخفض المعدل سنة 2015 على ما كان عليه في سنة 2014، ثم ارتفع سنة 2016، وهذا ما يدل على أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في حالة عدم استقرار وهذه الوضعية تستلزم من الإدارة إما استغلال كل أصولها أو بيع جزء من الأصول غير المستخدمة.

3-نسب المردودية(الربحية):

جدول رقم28: نسب المردودية

النسبة	العلاقة	2014	2015	2016
المردودية المالية.	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.	-0,12	-0,12	-0,10
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/مجموع الأصول.	-0,08	-0,06	-0,05
المردودية التجارية	النتيجة الصافية/رقم الأعمال خارج الضريبة.	-0,27	-0,30	-0,22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج نلاحظ أنها كلها سالبة خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على عدم كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع، وذلك من خلال دراسة الوضعية المالية لمؤسسة سولغاز للفترة الممتدة ما بين 2014 إلى غاية 2016، من خلال تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومن أهم النسب التي اعتمدنا عليها في دراستنا هي نسب السيولة والنشاط والمردودية ولذلك لكونها تصوير لمسار وضعية المؤسسة المالية، وقد أظهرت هذه المؤشرات أن المؤسسة تمر بوضعية حسنة إلى أنها توجد بعض الاختلالات خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يحتم على مسيرها اتخاذ الإجراءات التصحيحية بالاعتماد على هذا التشخيص. لذلك تعتبر هذه المقاييس أكثر فعالية وذلك لقدرتها على تصوير الوضعية المالية للمؤسسة للمحلل المالي لمراجعة الانحرافات ولاتخاذ الإجراءات اللازمة وذلك بالاعتماد على إجراءات تصحيحية ووضع الخطة المناسبة التي تسيّر بالمؤسسة نحو تحقيق أهدافها المسطرة.

الخلاصة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف ومختلف الانحرافات ثم اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم الأدوات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والإستمرار، ولا يأتي ذلك إلا بالاعتماد على أدوات التسيير الحديثة المتبعة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي لمراقبة أدائها المالي.

كما أنه لا بد من الإحاطة بموضوع التحليل المالي من خلال الأهمية البالغة له في تسيير المؤسسة بحكم أنه يقوم بتقسيم مختلف السياسات المطبقة داخل المؤسسة سواء كانت مالية أو إنتاجية أو تسويقية والحكم على مدى كفاءتها، ويعتبر نقطة البداية لتشخيص أي مؤسسة مالية في المستقبل. والتي يتم التوصل إليها في شكل جملة من النتائج والتوصيات. وقد تم من خلال هذا البحث الاعتماد على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة والتي تعتبر كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها وذلك من خلال الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية، ونظراً للتغير الكبير الذي عرفه تسيير المؤسسات بسبب التطور السريع الذي مس الاقتصاد عموماً، وهو ما أدى بالمؤسسات إلى البحث عن أدوات تسييرية أكثر عقلانية تمكنها من مواجهة هذا التغير والاستمرار والتطور، وكما سبق ذكره فإن المؤسسات تختلف من حيث تسييرها، فقد نجد مؤسسات ناجحة، في حين نجد بعض المؤسسات التي تواجه بعض الصعوبات والعديد من التهديدات والاختلالات بسبب عدم استغلالها للفرص المتاحة أو نقص في خبرة التقييم لأدائها لمعرفة نقاط قوتها وضعفها وذلك من خلال النتائج التي يمكن للمحلل المالي الكشف عنها انطلاقاً من القوائم المالية المتوفرة داخل المؤسسة، واتخاذ القرارات وإعطاء الحلول المناسبة للرجوع بالتسيير الجيد إلى مساره الصحيح.

نتائج الدراسة (النظرية والتطبيقية):

* من أهم النتائج المتوصل إليها كالاتي:

- إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.
 - تحليل القوائم المالية تساعد في تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف.
 - رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة للمؤسسة وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها.
 - المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها
 - الخزينة موجبة هذا ما يدل على أن المؤسسة اتخذت إستراتيجية مثبتة لتحسين الخزينة.
 - المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطاتها من خلال الديون طويلة وقصيرة الأجل.
 - نلاحظ أن المؤسسة تعاني من عدم كفاءة المسيرين وذلك من خلال الضعف في الأداء التشغيلي .
- نتائج اختبار الفرضيات:**

- ومن خلال دراستنا نقوم بالإجابة على الفرضيات المطروحة سابقا وتوصلنا إلى ما يلي:
- بالنسبة للفرضية الأولى:** يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات، أما الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف.
 - بالنسبة للفرضية الثانية:** أما أهم الطرق المتبعة في تقييم الأداء وضمان تسيير دائم رقابة فنتمثل أولا في اختيار الأداة المناسبة للتحليل والقوائم المالي التي تساعد في عملية التقييم، ثم تحليل النتائج واتخاذ القرارات المناسبة .
 - بالنسبة للفرضية الثالثة:** يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة مجموعة من الأدوات المتعلقة بالتحليل المالي أهمها التحليل بالنسب المالية، والتحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي، وذلك من خلال القوائم المالية للمؤسسة.
- التوصيات والإقتراحات:**

- من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:
- على المؤسسة الاقتراض أكثر لتستطيع تمويل نشاطاتها.
 - استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تسييرات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على فوائد.
 - على المؤسسة أن تقوم بتحسين مردوديتها لكي تستطيع التوصل إلى استقلالية مالية أكثر.

-تحصيل الحقوق لدى الغير .

آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أن تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة, فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي, وعلى هذا الأساس نأمل أن تكون لهذا البحث قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة مثل موضوع مساهمة التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية, وموضوع دور التحليل المالي في إتخاذ القرار التمويلي, وذلك لمعرفة مدى مساهمة التحليل المالي في التسيير في مثل هذه المجالات, وكذا التوسع أكثر في أدوات التحليل المالي للوصول إلى نتائج جديدة ودقيقة, وبالتالي اتخاذ قرارات سليمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-الكتب:

- 1-د.منير محمد شاكر وآخرون,التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ,دار وائل للنشر,عمان,2005
- 2-د.ناصر دادي عدون.التحليل المالي ,دار المحمدية العامة,الجزائر,بدون سنة النشر .
- 3- حمزة محمود الزبيدي.التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبأ بالفشل,مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.الأردن,2004
- 4- عبد الحليم كراجه وآخرون,الإدارة والتحليل المالي,دار الصفاء,عمان,2000
- 5- فهمي مصطفى الشيخ,التحليل المالي ,رام الله,فلسطين ,2008.
- 6- وليد ناجي الحياي,الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي,دار الاثراء,الأردن,2007.
- 7-شعيب شنوف.التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية للإبلاغ المالي.دار زهران للنشر والتوزيع ,الطبعة 1,المملكة الأردنية الهاشمية,سنة2013.
- 8- عبد الغفار حنفي,التحليل المالي ودراسات الجدوى,دار الجامعية ,الإسكندرية,2007كلية التجارة ,جامعة الإسكندرية .
- 9- محمد مطر, الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني,دار وائل للنشر ,الطبعة الثانية,الأردن,2006.
- 10- خلدون إبراهيم الشريفات الإدارة والتحليل المالي,دار وائل للنشر,عمان ,الأردن,2010.
- 11- عبد الله عبد الله السنفي ,الإدارة المالية ,دار الكتاب الجامعي,جامعة العلوم والتكنولوجيا,صنعاء ,2013.
- 12- محمد محمود الخطيب,الأداء المالي وأثره على عوائد وأسهم الشركات.دار الحامد للنشر والتوزيع,الأردن,عمان,2010الطبعة الأولى.
- 13- عبد الخالق الأنصاري ,الإدارة المالية ,كلية التجارة , جامعة القاهرة ,مصر .
- 14- نور الدين قسم الله زيدان.دور التحليل المالي في تقويم الأداء في الوحدات الحكومية , كلية العلوم الشرقية, جامعة كسلا, السودان,2010.
- 15- السعيد فرحات جمعة,الأداء المالي لمنظمات الأعمال ,دار المريخ للنشر,جامعة المنصورة,الرياض,المملكة العربية السعودية,2000.
- 16- عبد الرحمن توفيق,القوائم المالية ومخرجات العمل المحاسبي,الجيزة,مصر .

- 17- هاشم أحمد عطية ومحمد محمود عبد ربه ,دراسات في المحاسبة المالية,محاسبة التكاليف ,المحاسبة الإدارية,كلية التجارة ,جامعة عين شمس .
- 18-بوشاشي بوعلام ,المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال,دار الطباعة والنشر والتوزيع ,الجزائر ,1997,
- 19-قاسم محسن الحبيطي,تحليل ومناقشة القوائم المالية,تخصص علوم مالية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية,جامعة صنعاء,2013.
- 20- مفلح محمد عقل,مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي,مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع,الطبعة 1,2011.
- 21-حسين عطا غنيم ,دراسات في التمويل ,المكتبة الأكاديمية ,القاهرة ,الطبعة الأولى ,2005.
- 22-علي عباس ,الإدارة المالية في منظمات الأعمال,مكتبة الرائد العلمية,عمان ,2002.
- 23-عاطف وليم أندراوس,التمويل والإدارة المالية للمؤسسات,دار الفكر الجامعي .الإسكندرية,2006.
- 24-حمزة محمد الزبيدي,التحليل المالي ,تقييم الأداء والتنبأ بالفشل ,مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع,الأردن,2004.
- 25-مبارك لسوس ,التسيير المالي,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,1996.
- 26-الياس بن ساسي,التسيير المالي والإدارة المالية,الطبعة الأولى,دار وائل للنشر والتوزيع,الأردن ,عمان,2006.
- 2-المذكرات:
- 1- بن مالك عمار.المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء.مذكرة في شهادة الماجستير في علوم التسيير,تخصص إدارة مالية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة منتوري ,قسنطينة , 201.
- 2- اليمين سعادة.استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها .مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير,منشورة,تخصص إدارة أعمال,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الحاج لخضر باتنة,2009.
- 3- لزعر محمد سامي.التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي,مذكرة ماجستير,منشورة ,تخصص الإدارة المالية ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة منتوري قسنطينة,,2012.

4- شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

5- بن فرج زوبنة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديثات التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

6- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

3-المجلات والجرائد:

1- صابر تاج السر محمد وعاصم التجاني إبراهيم استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والادارية لشركات قطاع الاسمنت مجلة أمارا باك مجلة علمية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا. المملكة العربية السعودية، المجلد السابع. العدد الحادي والعشرون، 2016.

2- زهرة حسن عليوي ومحمود عباس نهود، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد مئة وثلاث، 2015.

3- دادن عبد الغني. قراءة في التحليل المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 4، 2006.

4- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، دورية أكاديمية محكمة، العدد الحادي عشر.

5- مجلة العلوم الإنسانية، الأداء بين الكفاءة والفعالية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

6- زوهري جلييلة، أهمية تدقيق في دعم المعلومة المالية بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بالعباس، العدد 2، 2017.

7- مداحي عثمان، مجلة الاقتصاد الجديد، أهداف القوائم المالية، جامعة البليدة، العدد 07.

8- م. حسنين حميد العبيدي و م. نور عبد الرزاق مجلة التراث الجامعة، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية، العدد التاسع عشر، كلية التراث الجامعة، قسم المحاسبة.

9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 الصادر في 25 مارس 2009 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

4-المحاضرات:

-حياة النجار. محاضرات في التحليل المالي الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى 2016.

الملاحة

قائمة الملاحق

اسم الملحق	الرقم
ميزانية الأصول للسنوات من 2014-2016	01
ميزانية الخصوم للسنوات من 2014-2016	02
جدول حسابات النتائج للسنوات من 2014-2016	03